الموسم الثاني
للانصات المركزي

د.ريواز فائق:الاولوية لتشكيل لجنة كتابة الدستور وقانون الانتخابات ومفوضيتها

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الاحد
2022/09/04
No. : 7697

تحذير من مجلس الأمن الدولي

على جميع الأطراف الانخراط في حوار بناء دون تأخير

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الحلبوسي يهنئ الرئيس بافل جلال طالباني
- البيت الأيزيدي: الاتحاد الوطني لن تسمح باضاعة حقوق الايزيديين
- اليساري الكردي السوري: قيادة حزبكم خطوة جديدة نحو توطيد العلاقات
- قوباد طالباني..مزيد من الخطوات الجادة للقضاء على الروتين والفساد والرشوة
- الاولوية لتشكيل لجنة كتابة الدستور وقانون الانتخابات ومفوضيتها
- ممثل الاتحاد الوطني في القاهرة: ينبغي الاهتمام بالمحيط العربي
- شركات نفط تتطلع لوساطة أمريكية بين بغداد وأربيل
- بيان صحفي صادر عن مجلس الأمن بشأن العراق
- تقرير موسع ..مجلس الامن يدخل على خط الازمة وطالباني يطلق مبادرة جديدة
- كيف منع تدخل السيستاني انزلاق العراق للحرب مرة أخرى؟

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- العراق سيشهد مزيدا من الاضطرابات.. وصادرات النفط قد تتأثر
- ستيفن سايمون: مستقبل غامض ينتظر العراق رغم تراجع الصدر
- مايكل نايتس: من اجل إخراج جميع الميليشيات من "المنطقة الدولية" في بغداد
- خالد سليمان: رؤية العراق من العالم السفلي
- صافيناز محمد أحمد: لماذا نزع الحائرى الشرعية عن الصدر؟!!

المرصد السوري و الملف الكردي

- المبعوث الأميركي إلى سوريا يشجع الأحزاب الكردية على الحوار
- بيان مشترك بشأن سوريا
- أكرم البني: المعارضة السورية والنافذة الكردية!
- التقسيم هو الحل الوحيد لمعضلة سوريا.. وإعادة الإعمار غير واردة

المـــرصد الايراني

- واشنطن : الرد الإيراني على المقترحات خطوة إلى الوراء
- طهران:منطقنا لم يتغير.. الكرة في ملعب أمريكا

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- أزمات المعيشة تهدد باضطرابات في الشرق الأوسط وزيادة في القمع
- يوشكا فيشر: نهـــــــــاية الاســـــــتقرار
- أحمد نظيف: الشعبوية عارية من كل بديل اقتصادي
- المؤتمر الـ20 للحزب الشيوعي الصيني الحاكم.. تحديات ووجوه جديدة
- باتريك لورنس : بوتين والنظام العالمي الناشئ

العدد: 7697... 2022-09-04

الأخ بافل طالباني المحترم

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

تحية طيبة ..

بمناسبة انتخابكم رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني، يسرُنا أن نتقدَم إليكم بأحر التهاني والتبريكات، مع خالص تمنياتنا بالتوفيق في مسيرتكم نحو تحقيق الاستقرار والتنمية لشعب كردستان والعراق.

محمد الحلبوسي

رئيس حزب تقدم

١ أيلول ٢٠٢٢

@takadumparty1

البيت الأيزيدي مهنئا الرئيس بافل طالباني:

الاتحاد الوطني الكردستاني لن يسمح باضاعة حقوق الايزيديين

السيد بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني المحترم

بمناسبة انتخابكم رئيسا للاتحاد الوطني الكردستاني في الاجتماع الأخير للمجلس القيادي وباسم هيئتنا الإدارية وأعضائنا، وبقلب دافئ نبارك تسلمكم هذا المنصب آملين بأن تبدأ مرحلة الاتفاق والمحبة والثبات ما بين الأحزاب السياسية في كردستان.

نعتقد أن الوقت قد حان وشعبنا وصل إلى دراية بأن الكرد هم أهل الثقة بغض النظر عن لهجتهم والأبجدية التي يكتبون بها والجزء الذي يعيشون سواء في الوطن أو خارجه، وبأنه يجب أن تقدر العادات-التقاليد، المصداقية، المكاتفة، المساندة. كردستان هي موزاييك من المعتقدات والأقليات والشعب الكردي متعدد أيضا بفكره و قناعاته، وقد مر الشعب الكردي والمكونات التي تعيش على أرض كردستان بأيام عصيبة ومآسي وحتى يومنا هذا تعاني من صعوبات كثيرة. نحن نعد وحدة القوى والأحزاب السياسية ضرورة لتأمين حياة حرة وكريمة. و هكذا نأمل منكم أن تساعدوا بعضكم من أجل عودة الايزيديين بعد فرمان ٢٠١٤ إلى سنجار وخلاص شعبنا في المخيمات.ومن دون أدنى شك لن تسمح رئاسة وكوادر وبرلمانيو الاتحاد الوطني الكردستاني بأن تضيع حقوق الايزيديين.

مرة أخرى نبارك لكم انتخابكم كرئيس للاتحاد الوطني الكردستاني ونتمنى لكم النجاح في نضالكم وكذلك الصحة والقوة واتخاذ القرارات الجيدة.

مع السلام والاحترام.

رئاسة البيت الأيزيدي

اولدنبورغ -ألمانيا

اليساري الكردي السوري مهنئا الرئيس بافل طالباني:

قيادة حزبكم خطوة جديدة نحو توطيد العلاقات

الأخ بافل جلال طالباني..

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني المحترم

بمناسبة انتخابكم رئيسا لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني الحليف أتقدم إليكم ومن خلالكم إلى جميع أعضاء المكتب السياسي وأعضاء المجلس القيادي وجميع رفاق ومؤيدي حزبكم بأحر التهاني والتبريكات آملين أن تكون هذه المناسبة فاتحة لتطوير حزبكم المناضل ونحو توطيد العلاقات بين حزبينا لما لتلك العلاقات من جذور تاريخية وإلى وقتنا الراهن رغم الكثير من الصعاب والمشقات التي رافقت تلك العلاقة السياسية بيننا.

وبهذه المناسبة نجدد لكم باسمي واسم المكتب السياسي وقيادة وقواعد حزبنا وقوفنا إلى جانب مواقف حزبكم الوطنية والقومية خدمة امصالح شعبنا الكردي في عموم أجزاء كردستان وأيضا لتكون هذه الثقة المهمة من جانب قيادة حزبكم خطوة جديدة نحو توطيد العلاقات وترسيخها اكثر..

ودمتم.

محمد موسى محمد

الأمين العام لحزب اليساري الكردي في سوريا

مزيد من الخطوات الجادة للقضاء على الروتين والفساد والرشوة

أفاد مصدر مطلع السبت، أن نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني سيجتمع الأحد الرابع من أيلول ٢٠٢٢، مع المديريات والمؤسسات والدوائر المعنية في السليمانية المتعلقة بمشاريع الاستثمار والقطاع الخاص والشؤون التجارية وكل مايتعلق بالمعاملات المالية، من أجل إجراء متابعات دقيقة وتحقيقات مفصلة حول المشاريع التي تم تعطيلها وأصبحت سببا في توقف الحركة التجارية في حدود محافظة السليمانية.

ووفقا للمعلومات المتحصلة من مصدر خاص، فإن طالباني سيطلع خلال ذلك الاجتماع المهم عن كثب على المشاريع كافة وعلى القرارات الصادرة في المجال ذاته وتم تعطيلها ولم تدخل حيز التنفيذ، إذ سيتابع طالباني تلك المشاريع المعطلة التي تقدر أعدادها بالعشرات، وسيمنح مدة أسبوع واحد فقط للمديرات والوحدات الإدارية لحل المشكلات كي يمضي المستثمرون والتجار في تنفيذ معاملاتهم والشروع في مشاريعهم.

خطوة طالباني تأتي للقضاء على الروتين والفساد والرشوة

وكشف المصدر أن خطوة نائب رئيس الوزراء هذه تأتي للقضاء على الروتين والفساد والرشوة وسد الطريق على أخذ الإتاوات والمحاصصة في تسلم المشاريع، لكشف الذين وقفوا خلف تعطيلها وتسببوا كذلك في ضعف حركة السوق وعمل التجار، كي يواجهوا القانون وتتخذ بحقهم الإجراءات اللازمة.

المستثمرون والتجار أوصلوا معاناتهم لطالباني مباشرة

ويأتي هذا القرار بعد العديد من الاجتماعات مع أصحاب العمل والمشاريع ومستثمري وتجار السليمانية، الذين أوصلوا معاناتهم مباشرة لقوباد طالباني، والذي قرر بدوره حل كل مشكلاتهم واتخاذ الإجراءات القانونية بحق الذين تسببوا في تعطيل السوق بالسليمانية وتوقف المشاويع ليواجهوا المحاكم.

عقلية سياسية ضيقة تمارس فرض الحصار على السليمانية

الى ذلك اِنتقد عضو كتلة الاتحاد الوطني في البرلمان الكردستاني كاروان كزنيي ما سماه "الحصارَ المفروض" على مدينة السليمانية وتعطيلَ مشاريعها الرئيسية من خلال إنتهاجِ عقليةٍ سياسيةٍ ضيقةٍ وفق تعبيره.

وقال كزنيي في مؤتمر صحافي عقده الخميس، أمام برلمان كردستان بمدينة أربيل "إنَّ هناك عقليةً سياسيةً ضيقةً تمارسُ سياساتِ التهميش وفرضِ الحصار على مدينة السليمانية"، مضيفا أنَّ "معظمَ المشاريع الخدمية والعمرانية تم تعطيلُها بسبب سياساتٍ تعسفية".

وأشار كزنيي إلى أنَّ مشفى "هيوا" الذي يعدُّ أكبرَ بارقةِ أملٍ للمرضى والمصابين بمرضِ السرطان على مستوى العراق باتَ يُعاني مِن إنعدامِ الأدوية والعلاجات اللازمة والمستلزمات الطبية بالرغم من تسجيلُ ٩٠٠ مصاب لتقلي العلاج اللازم في المشفى خلال شهر آب الماضي لوحده"، لافتا إلى أنَّ "المرضى من محافظات الإقليم والمحافظات العراقية يُراجعون المشفى باستمرار على أملِ تعافيهم وشفائهم من المرض الفتاك، لذلك من المخزي والمعيب على الجهات المعنية إهمالَ مشفى هيوا وتهميشَهُ".

وفيما يتعلق بالظروف المعيشية للمواطنين أكد كزنيي أن "حكومة إقليم كردستان في وضع لا تحسد عليه خاصة وأن أزماتٍ خدميةً ومعيشيةً وماليةً تُهددُ حياةَ المواطنين"، محذراً في الوقت نفسه من "إرتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب والمواطنين لاسيما بين خريجي الجامعات والمعاهد"، متوقعاً أن "أعدادَ العاطلين عن العمل قد تَصلُ إلى مليون عاطلٍ خلالَ سنواتٍ مقبلةٍ".

*المسرى

رئيسة برلمان كردستان:

الاولوية لتشكيل لجنة كتابة الدستور وقانون الانتخابات ومفوضيتها

عقد برلمان كردستان يوم الخميس ٢٠٢٢/٩/١ الجلسة رقم (١) الاعتيادية – الدورة الخريفية من السنة الرابعة للدورة البرلمانية الخامسة برئاسة د. ريواز فايق رئيسة برلمان كردستان وحضور د. هيمن هورامي نائب رئيس برلمان كردستان، ومنى نبي القهوجي سكرتير البرلمان.

بدأت الجلسة بالوقوف دقيقة صمتٍ إجلالاً لأرواح شهداء كردستان والعراق، مع النشيد القومي، ثم أعلنت رئيسة البرلمان افتتاح الدورة الخريفية، وألقت بهذه المناسبة كلمة قالت فيها: «نعلن بدء الدورة الخريفية من السنة الرابعة في وقت يمر العراق الاتحادي بظرف صعب، ومازلنا ننتظر الأحداث المؤسفة والخارجة عن حكم العقل والمنطق، وعدم اتخاذ خيار الحوار آلية عقلانية للوصول إلى حل للمشكلات، عن طريق الحوار البناء، مما أدى إلى الانشقاق ونوع من الاضطراب السياسي، الاجتماعي، النفسي، الاقتصادي والأمني، بصورة يصعب توقع نتائجها، وستأخذ البلد نحو آفاق مجهولة». واضافت: «من خلال ذلك، ومن منطلق كون إقليم كردستان جزءاً من هذه الدولة الاتحادية التي تحفها المخاطر من كل النواحي، لا يمكن الاعتقاد بأننا بعيدون عنها».

وطالبت القوى والجهات السياسية الكردستانية بتوحيد الخطاب وتمكين الصف، ليتعاملوا بحكمة مع الظرف الجديد للعراق، ومحاولة القيام بدور إيجابي في إخماد حريق الحرب بين الجهات المتصارعة، وحماية إقليمنا من أي ظرف مؤسف.

كما أكدت رئيسة البرلمان في كلمتها ضرورة دعم المؤسسات الدستورية لإقليم كردستان، وخاصة دعم الحكومة لتعزيز مواقع البيشمركة وقدرات قوات الأمن الداخلي، لمنع أي فراغ أمني، وخاصة في المناطق الحدودية والمتاخمة مع المناطق المتنازع عليها.

وفي جانب آخر من كلمتها، صرحت رئيسة البرلمان بأن «من واجبنا في البرلمان ورئاسة الإقليم والحكومة، كمؤسسات دستورية ذات ثقة، أن نتعامل بدقة مع مطالب مواطنينا، ونجعل عملية الإصلاح في النظام السياسي والاقتصادي والإداري والمالي هدفنا وواجبنا الدائم، ولا نكترث بالمعوقات والعراقيل والتحديات، كما على المواطنين أن لا يقللوا مما تحقق، من أجل إبعاد الاضطراب وحماية الكيان الدستوري للإقليم، ويستمروا بمراقبة المؤسسات والدوائر والتجاوزات والفساد، ولا يقبلوا من أحد هدر الأموال، ويعينوا المؤسسات الرسمية في محاولاتها ومبادراتها لمواجهة الفساد وهدر الأموال العامة».

وقالت:» نتوقع من الكتل وأعضاء البرلمان سد الفراغات القانونية والقصور في القوانين النافذة، ويأخذوا ضرورة المرحلة باتجاه المزيد من تقديم الخدمات للكردستانيين، وجعل ذلك أساسا لتقديم مقترحات قانونية أخرى، وعلى الحكومة، في الوقت نفسه، إرسال مشروع قانون الميزانية العامة إلى البرلمان، ولاتقوم بجمع أية إيرادات أو مصروفات خارج قانون الميزانية، كذلك على أعضاء البرلمان ولجانه متابعة إرسال مشروع قانون الميزانية، والتحقيق فيه»

كما عرضت رئيسة البرلمان الواجبات والمنجزات والمعوقات أمام البرلمان، ومجموع المقترحات والمشاريع القانونية التي وجهت إلى رئاسة البرلمان حتى اليوم، كما ذكرت الموضوعات العامة التي وجهت لرئاسة البرلمان، وفقا للمادة (٦٦) من النظام، من قبل اللجان المختصة، أو الحكومة نفسها، وفقا للمادة (٥٣) من النظام، وعرضت أيضا أولويات ومهام عمل البرلمان في هذه الدورة البرلمانية، ببيانات ومعلومات دقيقة.

بعدها قدم رؤساء الكتل البرلمانية كلماتهم، أكدوا فيها ضرورة كتابة دستور إقليم كردستان، وإرسال مشروع قانون الميزانية من قبل الحكومة، وأعربوا عن دعمهم لخطوات الحكومة في تنفيذ قانون الإصلاح.

كما أشار رؤساء الكتل البرلمانية في كلماتهم إلى المشكلات والتحديات أمام عملية الانتخابات، والظروف السياسية لإقليم كردستان، وأكدوا أيضاً على وحدة الصف والمصالحة وتوحيد الكلمة بين الأحزاب والجهات السياسية الكردستانية، من أجل حماية المصالح العليا لشعبنا، وحماية الكيان الدستوري للإقليم.

وأشاروا أيضا إلى ضرورة التعيين، وتحويل موظفي العقود والمحاضرين إلى التعيين الدائمي، وتعيين الثلاثة الأوائل على الجامعات والمعاهد، وإعادة تنظيم الضرائب والرسوم، وتقليل الروتين، ورفع الدرجات الوظيفية، وإعادة الرواتب المدخرة، وتنظيم وتوحيد قوات البيشمركة والداخلية، كما ألقوا الضوء على مشكلات المواطنين، وقلة الخدمات العامة، كالكهرباء والماء والطرق وغلاء أسعار الوقود والبضائع في أسواق إقليم كردستان.

ووفقا للنقطة الخامسة والأخيرة من برنامج عمل الجلسة تمت القراءة الأولى، على حدة، لكل مشروع قانون (العمل في إقليم كردستان- العراق)، و(التعديل الأول لقانون مجلس الشورى لإقليم كردستان- العراق، رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨)، وقد وجهتهما رئيسة البرلمان إلى اللجان المختصة وأعضاء البرلمان كافة.

وهكذا أنهت رئيسة البرلمان الجلسة.

ممثل الاتحاد الوطني في القاهرة:

على الاتحاد الوطني والدولة العراقية الاهتمام بالمحيط العربي

أكد ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني في مصر الدكتور ياسين ملا رؤوف ضرورة الاهتمام بالمحيط العربي للعراق، مشددا على أن الكرد يجب أن يوحدوا كلمتهم تجاه الحكومة الاتحادية.

على الكرد اتخاذ موقف الحياد في الأزمة بين الأطراف الشيعية

وقال الدكتور ياسين ملا رؤوف خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يبث عبر شاشة قناة المسرى، إن الأزمة السياسية الراهنة في العراق مستفحلة وكبيرة وهي في الأساس أزمة داخل المكون الشيعي، مشددا انه يجب على الكرد أن يكونوا في موقف الحياد في هذه الأزمة بين الاطراف الشيعية حتى لا يكون هناك استفحال أكثر للأزمة، لافتا الى ان هناك مرجع كبير لشيعة العراق وفي الآخر يمكن أن تكون لها كلمة لتخمد هذه النار المشتعلة والتي يعاني منها الجميع.

تقديم التنازلات هو الحل الوحيد للأزمة الراهنة

وأضاف أن الشعب العراقي لم يحصل على ما يستحقه بعد أكثر من ١٠ أشهر على إجراء الانتخابات المبكرة، لافتا إلى أن الأزمة تستفحل أكثر حين تسال الدماء ويصبح حلها أصعب، وهذا ما حصل في العراق بأن أريق الدم الشيعي بأياد شيعية، معربا عن إعتقاده بأن على الجميع أن يجلسوا في الأخير على طاولة المفاوضات وتقديم التنازلات لأن ذلك هو الحل الوحيد للأزمة الراهنة.

القوى الشيعية لاتصغي إلى مبادرات كردية منفردة بل الموحدة

وعن الموقف الكردي حيال الأزمة السياسية الراهنة ومبادرة الحوار التي تطلقها الاحزاب الكردستانية، قال ملا رؤوف إن الخلاف بين الحزبين الكرديين الرئيسيين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي أثر على الموقف الكردي في بغداد،

لافتا إلى أن هناك بوادر حل الخلاف ليكون الكرد جاهزون حين يكون هناك تصالح بين الاطراف الشيعية، مشيرا إلى أن القوى السياسية الشيعية لا تصغي للمبادرات التي تعلنها الأحزاب الكردستانية، فهي تصغي إلى أي مبادرة كردية موحدة، مضيفا أنه لو كان هناك مبادرة كردية موحدة لحلحلة الازمة فإن المكون الشيعي سيصغي لهذه المبادرة.

على القيادات الشابة تقليد سلفهم للعبور بالبلد لبر الأمان

وعن تأثير غياب الرئيس مام جلال عن المشهد السياسي، قال ملا رؤوف بأن الأزمة في العراق استفحلت بعد أن غاب الرئيس مام جلال عن المشهد في نهاية عام ٢٠١٢، مضيفا بأن شخصيات مثل الرئيس مام جلال والقيادات السياسية الحكيمة السابقة كان لها دور، لافتا إلى أنه حين كان مام جلال موجودا إستطاع بحكمته أن يخمد نار الازمات ويصل بالجميع إلى بر الأمان، لافتا إلى أن على القيادات الشابة الحالية سواء داخل المكون الشيعي او السني او الكردي ان يقلدوا سلفهم من القيادات الحكيمة للذهاب بالعراق إلى بر الأمان.

متى ماكانت العلاقة بين الاتحاد والديمقراطي جيدة كانت المكاسب هائلة

وأكد ملا رؤوف أنه يجب على الكرد أن يوحدوا موقفهم وتكون لهم كلمة موحدة حيال العاصمة الاتحادية بغداد، مضيفا أنه على الاتحاد الوطني أن يقف على مسافة واحدة من الفسطاطين الشيعيين وهما الاطار التنسيقي والتيار الصدري، مطالبا القيادة السياسية الكردستانية بالذهاب إلى بغداد بصوت واحد من أجل الشعب الكردي، وذلك بعد حل الخلاف بين الاحزاب الكردستانية، مؤكدا ان الكرد كانوا يحققون مكاسب هائلة متى ما كانت العلاقة جيدة بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي، داعيا قيادتي الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي التغاضي عن بعض الامور لترميم العلاقة بينهما وإعادتها إلى سابق عهدها.

علاقات الاتحاد الوطني قديمة ومتجذرة مع المصريين

وعن علاقات الاتحاد الوطني والعراق مع مصر، قال ملا رؤوف أن العلاقات بين الاتحاد الوطني ومصر قديمة ومكتب الاتحاد الوطني افتتح في مصر عام ١٩٩٧ وله علاقات متجذرة مع المصريين، مشيرا إلى أن موقف مصر تجاه الازمة السياسية في العراق واضح فهي لن تهمل الدولة العراقية وهي تنظر إلى العراق كعراق وضرورة الحفاظ على خارطته السياسية حتى أن مصر ترى أن على العراق منح الكرد حقوقهم واستحقاقاتهم جميعها لكن في اطار الدولة الاتحادية.

وتابع ملا رؤوف بأن العلاقات بين بغداد والقاهرة جيدة جدا وكانت هناك لقاءات قمة بين مسؤولي العراق ومصر خلال الأشهر المنصرمة في العراق والاردن ومصر.

ويرى ملا رؤوف أنه على الاتحاد الوطني والدولة العراقية الاهتمام بالمحيط العربي للعراق كما الاهتمام بالمحيط الاقليمي والاوروبي، لافتا إلى أن هناك فتورا بين العراق والدول العربية بعد ٢٠٠٣ وهذا أثر على العراق كثيرا وأوجد فراغا في العراق ملأته دول أخرى، مشددا على انه يجب على الدولة العراقية والاتحاد الوطني ان يهتموا بالمحيط العربي ويكون الخطاب معهم مثل الخطاب مع الدول الأخرى الاقليمية.

كان بوسع العراق تحقيق التوازن في المنطقة لولا الأزمة الراهنة

وعن قدرة العراق على لعب دور ايجابي لتحقيق التوازن في المنطقة، قال ملا رؤوف أن العراق كان له ثقل كبير خلال الفترة الماضية لحين إندلاع الأزمة السياسية بين القوى السياسية الشيعية، لافتا إلى أنه خلال الأشهر المنصرمة كان للعراق دور في تحقيق التوازن في المنطقة لكن الازمة السياسية أثرت على هذا الدور.

شركات نفط تتطلع لوساطة أمريكية بين بغداد وأربيل

*تقرير لوكالة رويترز

طلبت شركات نفطية تعمل في إقليم كردستان العراق من الولايات المتحدة المساعدة في نزع فتيل التوتر بين الحكومة المركزية في العراق والمنطقة ذات الحكم الذاتي، حسبما أفادت ثلاثة مصادر وأظهر خطاب اطلعت عليه رويترز.

وذكرت المصادر أن الأمر يستلزم تدخلا لضمان استمرار تدفق النفط من شمال العراق إلى تركيا، حتى لا تضطر أنقرة إلى زيادة وارداتها النفطية من إيران وروسيا.

وقالت إن اقتصاد إقليم كردستان عرضة للانهيار إذا فقد إيراداته النفطية.

وشاب التوتر الأجواء في فبراير عندما قضت المحكمة الاتحادية العراقية بعدم دستورية قانون ينظم قطاع النفط في كردستان.

وفي أعقاب صدور الحكم كثفت الحكومة الاتحادية، التي طالما عارضت السماح لحكومة كردستان بتصدير النفط بشكل مستقل، جهودها للسيطرة على عائدات تصدير النفط من أربيل، عاصمة الإقليم.

وقبل صدور الحكم، وفقا لنسخة من الخطاب الذي اطلعت عليه رويترز، كتبت شركة (إتش.كيه.إن إنرجي) ومقرها دالاس لسفيري الولايات المتحدة في بغداد وأنقرة في يناير تطلب الوساطة في قضية أخرى تعود لعام ٢٠١٤ وتتعلق بخط الأنابيب الواصل بين العراق وتركيا.

وتتهم بغداد تركيا بانتهاك الاتفاقية الخاصة بالخط بسماحها بمرور صادرات كردستان، والتي تعتبرها غير قانونية، عبر خط الأنابيب إلى ميناء جيهان التركي.

ولم ترد وزارة الطاقة التركية على طلب التعليق.

وعُقدت الجلسة الأخيرة في القضية بباريس في يوليو، وستُصدِر غرفة التجارة الدولية قرارا نهائيا خلال الأشهر القادمة حسبما ذكرت وزارة النفط العراقية.

ولا يزال من غير الواضح الخطوات التي قد تتخذها تركيا إذا صدر حكم لصالح العراق، وهو أمر مرجح، وفقا لثلاثة مصادر مطلعة على الأمر اطلاعا مباشرا.

وأجرت شركة نفطية واحدة أخرى على الأقل اتصالات رفيعة المستوى مع أربع حكومات معنية بشكل مباشر أو غير مباشر، لحثها على التدخل، حسبما صرح لرويترز ممثل للشركة طلب عدم الكشف عن هويته.

وأحجمت شركات أخرى عاملة في كردستان العراق مثل جينيل إنرجي وشيفرون عن التعليق على قضية التحكيم، ولم ترد شركتا دي.إن.أو وجلف كيستون حتى الآن على طلب التعقيب.

إمدادات في خطر

من شأن أي توقف لتدفق النفط عبر خط الأنابيب الواصل بين العراق وتركيا أن يقود لانهيار اقتصاد كردستان إضافة إلى دفع تركيا للحصول على مزيد من الخام من إيران وروسيا، وفقا لرسالة (أتش.كيه.أن) لممثلين عن الولايات المتحدة.

ولم ترد وزارة الثروات الطبيعية في كردستان ولا وزارة النفط في بغداد على طلب للتعليق.

ولم يحقق العراق استفادة كاملة من ارتفاع أسعار النفط التي قفزت إلى أعلى مستوى في ١٤ عاما بعد انطلاق الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ولا تزال قرب المئة دولار للبرميل.

وخط الأنابيب الممتد بين العراق وتركيا يمكنه ضخ ما يصل إلى ٩٠٠ ألف برميل يوميا، تمثل تقريبا واحدا في المئة من إجمالي الطلب العالمي اليومي، من كل من شركة تسويق النفط العراقية (سومو) وحكومة كردستان العراق. إلا أنه يجري حاليا ضخ ٥٠٠ ألف برميل من حقول شمال العراق، الذي سيجد صعوبة في زيادة الإمدادات ما لم تكن هناك استثمارات جديدة.

ويتوقع محللون أن تنسحب شركات من كردستان إذا لم تتحسن الأوضاع.

وقد فقدت الكثير من الشركات الأجنبية اهتمامها بالفعل.

كانت هذه الشركات قد قدِمت إلى كردستان في عهد الرئيس السابق الراحل صدام حسين، عندما كان يُنظر إلى المنطقة على أنها أكثر استقرارا وأمنا عن بقية مناطق العراق.

ومع تدهور الأمن، سعت أيضا الشركات القليلة المتبقية، وهي في أغلبها صغيرة ومتوسطة الحجم، لوجود دور أمريكي للمساعدة في ردع الهجمات التي تستهدف البنية التحتية للطاقة فضلا عن تعزيز الأمن بشكل عام.

ووفقا لمصادر مطلعة اطلاعا مباشرا، دعمت الشركات خطابات أرسلها أعضاء في الكونغرس إلى وزير الخارجية أنتوني بلينكن في أغسطس. وطلبت المصادر عدم الكشف عن هويتها نظرا لحساسية الأمر.

وطالبت الخطابات بإجراء مشاورات رفيعة بين أربيل وبغداد تأمينا لاستقرار كردستان ودرءا للتدخل الإيراني في العراق.

خفوت الاهتمام الأمريكي

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس في ١٦ أغسطس إن الخلافات بين بغداد وأربيل خلافات تخص الجانبين، لكن الولايات المتحدة يمكن أن تشجع على الحوار.

واستدعت الخارجية الأمريكية في يوليو شركة الاستشارات القانونية الأمريكية (فنسون اند إلكنز) التي تمثل وزارة النفط العراقية في بغداد، لتقديم إحاطة في واشنطن بشأن الخلاف الخاص بخط أنابيب العراق-تركيا. ووفقا لمصدر مطلع، من المرجح تقديم إحاطتين أخريين في بغداد وواشنطن.

وقال جيمس لوفتيس الشريك في (فنسون اند إلكنز) إن «بغداد سترحب بالتأكيد بأي تصريحات أمريكية لزعامة كردستان العراق بأن عليها الالتزام بالتدابير الدستورية العراقية ذات الصلة بقطاع النفط في العراق».

وامتنعت وزارة الخارجية الأمريكية عن التعليق إلا أن خبراء في القطاع لا يرجحون تدخلا من الولايات المتحدة أو يستبعدون أن يجدي نفعا إن حدث.

وقال رعد القادري العضو المنتدب للطاقة والمناخ والاستدامة في أوراسيا غروب «الولايات المتحدة سحبت يدها من العراق على مدار العقد الماضي. وأي ضغط من واشنطن أو من غيرها لن يحل الخلافات بين بغداد والكرد».

وكان مسؤول كردي قد قال لرويترز في أغسطس آب إن حكومة كردستان طلبت من الولايات المتحدة دعم قدراتها الدفاعية، إلا أنه قال إنها لا تعول على ذلك كون الأولوية القصوى للولايات المتحدة هي إحياء الاتفاق النووي مع إيران.

بيان صحفي صادر عن مجلس الأمن بشأن العراق

أدان أعضاء مجلس الأمن أعمال العنف في أنحاء العراق يومي ٢٩ و٣٠ آب/ أغسطس وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء ما ورد عن سقوط قتلى وجرحى.

وأحاطوا علماً بجهود الحكومة العراقية لاستعادة النظام.

ودعا أعضاء مجلس الأمن إلى التزام الهدوء وضبط النفس ورحبوا ببيانات الأطراف التي تدعو الجميع إلى الامتناع عن المزيد من العنف.

وحثوا جميع الأطراف على حل خلافاتهم السياسية سلميا، واحترام سيادة القانون، والحق في التجمع السلمي، والمؤسسات العراقية، وتجنب العنف.

وحث أعضاء مجلس الأمن بقوة جميع الأطراف والجهات الفاعلة على الانخراط، دون مزيد من التأخير، في حوار سلمي وبناء للمضي قدما في الإصلاحات ورسم طريق بنّاء للمضي قدماً.

١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢

تقرير موسع لفريق الرصد والمتابعة

مجلس الامن يدخل على خط الازمة وطالباني يطلق مبادرة جديدة

مع دخول مجلس الامن الدولي على خط الازمة من ادانة اعمال العنف التي شهدها العراق يومي ٢٩ و٣٠ آب/ أغسطس الى حث جميع الأطراف والجهات الفاعلة على الانخراط، دون مزيد من التأخير، في حوار سلمي وبناء للمضي قدما في الإصلاحات ورسم طريق بنّاء للمضي قدماً ،أكد نواب وسياسيون عراقيون، أن الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ قرابة ١١ شهرا عقب إجراء الانتخابات البرلمانية في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، ما زالت بعيدة عن أي بوادر للحل، وأن فرصة الحوار بين التيار الصدري والإطار التنسيقي ضعيفة جدا، مشيرين إلى فشل جميع المبادرات التي طُرحت للحوار.

ومساء الجمعة، عقد قادة الإطار اجتماعا، في منزل زعيمه، نوري المالكي ببغداد، بحث المشهد السياسي وتعقيداته، وإمكانية توحيد المسار بين قوى الإطار للمرحلة المقبلة، فيما لم يعلنوا أي مخرجات.

النائب عن دولة القانون، حسين مردان، أكد، عقب الاجتماع، أنه «سيتم تأجيل عقد جلسة البرلمان القادمة إلى ما بعد أربعينية الإمام الحسين»، مبينا في تغريدة له، «نؤكد أن الحوارات مع الكتل الأخرى بشأن تشكيل الحكومة مستمرة، وتجري الآن الاتصالات مع الكتل الكردية لغرض الإسراع بتسمية رئيس الجمهورية، وأيضا نؤكد تمسكنا على تسمية السوداني لرئاسة الوزراء».

الرئيس بافل طالباني يطلق مبادرة لحل المشكلات بالحوار

هذا وأكدت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني النيابية السبت، أن مجلس النواب لن يستأنف جلساته قبل انتهاء مراسيم أربعينية الإمام حسين، فيما أشارت إلى أن رئيس حزبها بافل طالباني يسعى جاهدا لتهدئة الوضع.

وقالت المتحدثة باسم الكتلة سوزان منصور، إن "الوضع السياسي في العراق وصل الأسبوع الفائت إلى حد المواجهات وسفك الدماء"، مبينة أن "الرئيس بافل جلال طالباني كان قلقا مما آلت اليه الأمور في بغداد والعراق بشكل عام". وأضافت أن "الوضع لايمكن التنبؤ به لحد اللحظة، بالرغم من أنه يسير نحو التهدئة"، مشيرة إلى أن "الرئيس بافل طالباني كان على تواصل مستمر مع القوى والجهات السياسية العراقية سواء في بغداد أم السليمانية، فاتحا باب منزل الرئيس العراقي الراحل مام جلال للجميع".

وتابعت منصور أن "طالباني أطلق مبادرة جديدة وتهدف إلى تهدئة الأمور أكثر كي تصل الجهات السياسية في نهاية المطاف إلى القناعة بأن المشاكل تحل عبر الحوار فقط".

دعوة القوى الكردستانية لتأدية دور إيجابي في تهدئة الأوضاع

هذا وعبرت رئيسة برلمان كردستان الدكتورة ريواز فائق الخميس، عن قلقها إزاء الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد أخيرا.

ودعت فائق في كلمة لها خلال إفتتاح جلسات الفصل التشريعي الجديد لبرلمان كردستان، القوى والأطراف السياسية الكردستانية إلى تأدية دور إيجابي للتهدئة. وقالت "إنه في الوقت الذي نعلن فيه افتتاح الفصل التشريعي فإن العراق يمر بمرحلة صعبة تسببت بإيجاد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، والتي لا يمكن التنبؤ بنتائجها."

وشددت على جميع الأطراف والقوى السياسية الكردستانية ضرورة توحيد خطاباتها وصفوفها، ومحاولة تأدية دور إيجابي في إطفاء هذه النار." حسب تعبيرها.

من جانبه أعلن عضو الهيئة العامة لتيار الحكمة الوطني، رحيم العبودي، أن الإطار التنسيقي قرر تأجيل مسألة عقد جلسة للبرلمان وخطوات تشكيل الحكومة الجديدة، إلى ما بعد زيارة الأربعين، مبيّناً أن الإطار التنسيقي سيجري خلال هذه الفترة، حوارات داخلية فقط.

رحيم العبودي، أوضح لشبكة روداو الإعلامية، أن الهدف من هذه الخطوة هو تهدئة الوضع، ومنع حصول فراغ أمني خلال الزيارة، مستطرداً أن الإطار التنسيقي سيجري خلال الفترة حوارات داخلية، حول مسائل أخرى، مثل حل البرلمان.

عضو الهيئة العامة لتيار الحكمة الوطني، أشار إلى أن الإطار التنسيقي، ينتظر قرار المحكمة حول حل البرلمان.

ورفعت المحكمة الاتحادية جلستها في دعاوى حل البرلمان، إلى يوم الأربعاء المقبل (٧ أيلول ٢٠٢٢) موعداً لإصدار القرار.

من جانبه، كتب رئيس حركة وعي، صلاح العرباوي، تغريدة بموقع تويتر، قال فيها: «هذه المرة الرابعة يتم تأجيل الدعوى، ومضى على الدعوى تقريبا أربعة اشهر»، عاداً «العدالة البطيئة اشد انواع الظلم».

وبدأت المحكمة الاتحادية الثلاثاء الماضي، النظر بدعاوى حل البرلمان المقامة من التيار الصدري.

الدعوى المقامة على رؤساء الجمهورية، النواب والوزراء، تطلب من المحكمة الاتحادية الحكم بحل مجلس

النواب، وإلزام رئيس الجمهورية بتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية، استجابة للمطالب الجماهيرية في حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، مشيرة إلى المادة الخامسة من الدستور التي تنص على أن «السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها».

بيان مظاهرات تشرين: مهلتكم الى ما بعد زيارة الاربعين

وكان التشرينيون قد خرجوا في تظاهرة الجمعة، قرب المنطقة الخضراء في بغداد، وأملهوا «الطبقة السياسية»، إلى ما بعد زيارة الأربعين، لترك مناصبهم واغلاق مقراتهم، كما طالبوا المجتمع الدولي بسحب الشرعية منهم، حسب بيان صدر عقب التظاهرة، هذا نصه:

بسم الله الجبار المنتقم

ها قد اجتمعت حشود الأحرار في ساحة النسور ببغداد اليوم، لتقول كلمتها و بصوت عالٍ، الى الطبقة السياسية الفاسدة وعلى رأسها الإطار التنسيقي بلا تحية:

لقد استنفد الشعب و المرجعية معكم كل الوسائل، طالبناكم بأبسط المطالب الشعبية فلم تستجيبوا، انتفضنا عليكم فقتلتمونا، رفضنا حكمكم فلم تزدادوا إلا طغياناً وفسادا، وها هو العراق العظيم من سيئ الى أسوأ بسببكم، والكل يعلم أنكم من تمسكون بالسلطة من كل جوانبها.

لذا فإن نصيحتنا لكم أن اتركوا مناصبكم واغلقوا مقراتكم وانسحبوا من العملية السياسية دون رجعة، وسيكون للشعب وللقضاء بعد إصلاحه على يد الشعب قراره فيكم.

وكذلك نوجه خطابنا للمجتمع الدولي بأن يسحبوا الشرعية عن هذهِ الطبقة الفاسدة، وان يقفوا مع الشعب ومطالبه، والتي تتمثل بـ؛إيقاف العمل بالدستور، وتشكيل حكومة إنقاذ وطنية بعيدةً عن حكم الكاظمي تشكلها كفاءات الوطن ممن لم يشتركوا بالعملية السياسية الفاسدة من ٢٠٠٣ والى الآن، حكومة كاملة الصلاحيات تأخذ على عاتقها اعادة كتابة الدستور بما يتسق مع طموحات الشعب وتعدد أطيافه وتغيّر شكل نظام الحكم الى رئاسي أو شبه رئاسي وتهيئ لإنتخابات سريعة يصاحبها استفتاء على التعديلات الدستورية التي تتطلب الإستفتاء.

أما إن قررتم تجاوز الشعب هذهِ المرة كسابقاتها وقرر المجتمع الدولي ان لا يصغي لصوت الشعب ومضيتم تجاه تشكيل حكومة محاصصاتية عميلة أخرى، فسنوافيكم قريباً بثورة سلمية منظمة كبرى تجتث جذوركم وتعرفكم حجمكم امام العراق وشعبه.

فالسخط الشعبي سينقلب عليكم عاجلاً ولن ينفعكم حينها الندم، وما شهر تشرين وذكرى ثورة الشعب عنكم ببعيدة، ولا مهرب من سخط الشعب.

«لا فرصة إلا من خلال مبادرة من خارج البيت الشيعي»

النائب عن تحالف الفتح، الذي يتزعمه هادي العامري، عائد الهلالي، أكد أن «الانسداد ما زال السمة الغالبة على العملية السياسية في البلاد، حيث لم تسفر جميع المبادرات والاجتماعات عن إيجاد حل ممكن أن يرضي جميع الأطراف السياسية»، مؤكدا في تصريح لصحيفة الصباح العراقية الرسمية، اليوم السبت، أن «زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لا يرغب بدخول أي حوار، وهذه عقبة كبيرة وسعت الفجوة».

وأضاف أنه «لا فرصة إلا من خلال مبادرة من خارج البيت الشيعي يتقدم بها الكرد أو السنة، أو مبادرة من خارج الحدود، بشرط أن تكون عربية»، مؤكدا أن «الحوار هو الطريق الوحيد أمامنا، سيما وأننا لاحظنا خطورة العنف والسلاح ونتائجه الخطيرة».

ائتلاف النصر يدعو لحل وطني شامل

وأكد المتحدث باسم ائتلاف النصر بزعامة حيدر العبادي، أنه "برغم اعلان السيد الصدر بسحب متظاهري التيار وقابله ترحيب من قبل المختلفين معه الا ان شبح عودة التوتر بين الطرفين مازالت قائمة".

وقال عقيل الرديني في تصريح صحفي، إن "جميع المعطيات والمؤشرات على الساحة السياسية تشير الى أن لا حل للازمة السياسية الا بعقد حوار وطني شامل يضم كافة القوى السياسية". وأضاف "أن دعوات القوى السياسية من ضمنها (قوى داخل الاطار التنسيقي) بأن الحل الوحيد للخروج من الأزمة يجب أن يكون عبر حوار وطني شامل وجلوس كافة القوى السياسية بلا استثناء الى طاولة الحوار وبدون شروط مسبقة".

لفت الرديني الى أن "مبادرة النصر في حزيران الماضي تتوافق مع كافة المبادرات بشكل كبير وهي تتلخص بتشكيل حكومة انتقالية برضا جميع القوى السياسية تعمل الى اجراء انتخابات مبكرة وتعديل جزء من قانون الانتخابات والمفوضية."

«الشارع يوصل رسالة لكنه لا ينتج حلولاً للأزمة»

عضو ائتلاف النصر سلام الزبيدي، أكد من جانبه، أن أي خطوة لتسمية رئيس للوزراء أو تشكيل حكومة بدون التوافق مع الشركاء في العملية السياسية «ستكون منقوصة وغير مكتملة»، منوهاً إلى أن «الشارع يوصل رسالة لكنه لا ينتج حلولاً».

سلام الزبيدي، قال لشبكة روداو الإعلامية، إن العراق يعيش «حالة من الحرج وأزمات متلاحقة بسبب تداعيات الانسداد السياسي، والمشاكل التي حصلت على معادلة الحكم، والتي تمثلت في الخصومة بين التيار الصدري والإطار التنسيقي». ولفت إلى أن ائتلاف النصر كان قد حذر من عدم تقديم تنازلات والجلوس إلى طاولة الحوار لحل هذه الأزمة، مشدداً على أن «الشارع لا ينتج حلولاً، لكنه قد يوصل رسالة». وأضاف أنهم كانوا يأملون «بخطوات جادة من كل الأطراف لتصفير الأزمات وانهاء الانسداد السياسي، بعد تدخل الحكماء وسحب المتظاهرين»، مستطرداً أن «الصراع على السلطة وعلى معادلة الحكم، هو سيد الموقف على ما يبدو».

عضو ائتلاف النصر، أشار إلى أن «هذا الوضع أدى إلى نزول متظاهرين من طرف آخر إلى الشارع، متمثلين في متظاهري تشرين، مطالبين بنفس مطالب الكتلة الصدرية، وهي حل البرلمان، وإجراء انتخابات جديدة».

بشأن الدعوى المقامة أمام المحكمة الاتحادية لحل البرلمان، شدد على ضرورة «عدم اقحام القضاء في الصراعات السياسية».

عضو ائتلاف النصر، نوّه إلى أن أي خطوة لتسمية رئيس للوزراء أو تشكيل حكومة بدون التوافق مع الشركاء في العملية السياسية من المكون السنى والمكون الكردي، وكذلك الكتلة الصدرية، «ستكون منقوصة وغير مكتملة ولن يكتب لها النجاح».

موقف مجلس الأمن كان متوقعاً

رئيس مركز «التفكير السياسي» الدكتور إحسان الشمري، قال لصحيفة «الشرق الأوسط» إن «موقف مجلس الأمن كان متوقعاً، خصوصاً أن المجلس كان يراقب الواقع العراقي منذ مظاهرات أكتوبر (تشرين الأول)، وأنه كان يتوقع تغييراً في العراق». وأضاف أن «مجلس الأمن الدولي أدرك خروج مسار الأزمة في العراق من الإطار الدستوري والسياسي إلى مسار العنف والصدام، ولاسيما بعد الأحداث الأخيرة». وأكد أن بيان مجلس الأمن يمثل «مبادرة الأمم المتحدة في التدخل لحل الصراع والنزاع المسلح الذي قد ينفجر بأي لحظة بعد فشل القوى السياسية في استيعاب الأزمة الحاصلة... إذا لم تنجح هذه المبادرة، قد تتدخل بشكل أكثر تأثيراً ليس على مستوى مبادرات، بل على مستوى قرارات قد تفقد العملية السياسية شرعيتها، وهذا ما أشار إليه عدد من الزعامات السياسية». وعد البيان «رسالة تحذير وتمهيداً لمبادرة وبوابة لقرارات سياسية».

من ساحات المعارك إلى طاولات الحوار

على صعيد متصل، أكدَ المحلل السياسي علي بيدر ان انسحاب الصدر مؤقت وسوف تنتقل الامور من ساحات المعارك والصراع الى طاولات الحوار وحدوث انفراج في الازمة السياسية اشار الى ان امكانية حل البرلمان واعادة الانتخابات لترضية الصدر.

وقال البيدر في حديث لصحيفة "الزوراء"، ان "هذا الانسحاب سوف يكون مؤقتا فالعملية السياسية لا يمكن لها ان تمضي دون وجود الصدر وان الامور سوف تنتقل من ساحات المعارك والصراع الى طاولات الحوار وهذا بحد ذاته مؤشر على انتهاء الازمة". واضاف ان "ما حصل يمثل درسا للمنظومة السياسية عليها ان تتذكره كلما تحركت خطوة الى الامام ويؤشر ضعف الدولة وهيبتها والحكومة على احتواء الموقف وان اي ردات فعل ممكن ان تقود الى ازمات كارثية تسير بالبلاد الى منعطف خطير".

وبرر أنه "قد تكون هنالك تطمينات ارسلت للصدر بان الاطار التنسيقي يرغب في الوصول الى حلول مشتركة او في نفس التوقيت ممكن القول بان تلك الاطراف السياسية (الاطار والتيار) وجدت نفسها ملزمة او محرجة امام ما حصل وانها سوف تستنزف على مستوى القدرات والامكانيات لذلك اقدمت على هكذا خطوة".

واشار الى ان "نوايا الاطراف باتت اكثر قبولا بالصلح وقبولا بالتهدئة لكن هذا الامر لا يمنع من حدوث شيء ويتوقف ذلك على قدرة المؤسسات الامنية في احتواء الموقف واثبتت اخفاقها في هذه المرحلة نتمنى الا يتكرر الاخفاق في المراحل المقبلة". وبين "اذا تحدثنا بلغة ما حصل هو صراع مصلحي يعني لا يمكن ان نسميه لا ثورة ولا غير ثورة، اطراف سياسية تريد ان تتواجد في مواقع معينة"، لافتا الى ان "الفساد سوف يستمر، القتل يستمر، الارهاب يستمر. المحسوبية الطائفية. كل شيء سوف يستمر من ازمات تتعلق بالمواطن العراقي"، مشيرا الى ان "هذه الجموع حركتها ارادة سياسية واوقفتها ايضا نفس تلك الارادة لا يمكن ان نصفها بالثورة هي اطراف سياسية تتصارع على السلطة يشبه ما يحصل في ليبيا".

واكد أن "الامور تسير باتجاه حل البرلمان لترضية الصدر والذهاب الى انتخابات مبكرة وسوف يعدل السيد مقتدى الصدر عن قراره ويعود الى المشهد السياسي خلال المرحلة المقبلة".

«الكاظمي لعب دورا كبيرا في إدارة الأزمة»

في هذا السياق، قال الدكتور حسين علاوي مستشار رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، في تصريح لصحيفة «الشرق الأوسط»، إن الأخير «لعب دوراً كبيراً في إدارة الأزمة من نواحٍ متعددة بهدف الحفاظ على السلم الأهلي والاستقرار وتشجيع القيادات السياسية على دعم مسار الحكومة العراقية واستحقاق الدولة والمجتمع والمواطن في وضع المصلحة العامة للبلاد مقابل المصالح الذاتية». وأضاف أن «توجيهات القائد العام للقوات المسلحة العراقية، والتزام قيادة العمليات المشتركة والقيادات العسكرية والأمنية، بالإضافة إلى المنتسبين، أدت إلى الحفاظ على السلم الأهلي واستمرار القوات الأمنية العراقية بالحفاظ على الاستقرار وتطبيق القرارات من سلسلة المراجع جعل الأمور أفضل».

أضاف علاوي: «المرونة الكبيرة من الأجهزة الأمنية في التعامل مع الحالات الطارئة، وتوفير خيارات ومسارات للأغذية والخدمات وانسياب الطرف المحلية الخاصة بها جعلت آثار الأزمة في بعدها الإنساني لا تصدر إلى المواطن بالصورة المباشرة... إدارة الأزمة مع القيادات السياسية واللقاءات والاتصالات المستمرة لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، جعل الجميع يتعامل مع الوضع العام بصورة أسرع من المتوقع. ولذلك، فإن الساعات الـ٢٤ ساعة التي مرت بها الأحداث الأخيرة في المنطقة الخضراء تمت السيطرة عليها من خلال الشراكة في إدارة الأزمة والحوار والاتصال السياسي لخفض التصعيد والعودة إلى نقطة الاستقرار».

وأكد علاوي أنه «يجب أن تكون هناك مبادرات مهمة في ضوء مبادرة الحوار الوطني التي أطلقها السيد رئيس الوزراء الكاظمي، ونجح بعقد الجلسة الأولى. لكن نحتاج إلى عقد جلسات أخرى لقادة القوى السياسية العراقية».

ورأى علاوي أن «الإشادة بالحكومة العراقية وإجراءات رئيس الوزراء من قبل مجلس الأمن والولايات المتحدة والدول الصديقة للعراق والحكومة العراقية، إشارة مهمة إلى تقدم الإدارة الحكومية في مواجهة الأزمات، من خلال العمل المشترك مع القوى السياسية والرئاسات الثلاث واللقاءات الثنائية، لوضع حلول عراقية قادرة على حل الأزمة السياسية التي أحدثت انسداداً سياسياً كبيراً في البلاد».

وزير الصدر يدعو لتغيير مسؤول الحشد: الفياض متحزب وغير مؤهل

في الأثناء، قدّم صالح العراقي، وزير الصدر، عدة مقترحات إلى رئيس الوزراء وقائد القوات المسلحة، مصطفى الكاظمي، تخص الحشد الشعبي، منها تغيير مسؤوله فالح الفياض، وإخراج جميع الفصائل والحشد الشعبي من المنطقة الخضراء، وكذلك إبعاده عن السيطرات والمنافذ الحدودية.

وجاء في بيان صادر عن وزير الصدر، الخميس:

بسمه تعالى، نقترح على قائد القوات المسلحة المحترم، وذلك حفاظاً على هيبة الدولة وإنهاء تواجد المليشيات في الأماكن الحساسة في الدولة.

والمقترحات هي: أولاً: تغيير مسؤول الحشد: (فالح الفياض) وذلك للأسباب الآتية: (١- إنه متحزّب ورئيس كتلة، وهذا ما يسيس الحشد المجاهد، ٢- لا يمتلك شخصية قوية بل ولا يمتلك ذهنية عسكرية، ٣- وعموماً فإنه غير مؤهل لهذا المنصب).

ثانياً: إستصدار أمر حازم وشديد، بحلّ الفصائل التي تدّعي المقاومة وهي تقتل أبناء الشعب.

ثالثاً: إخراج جميع الفصـائل بل والحشد الشعبي من المنطقة الخضراء، ومسكها من قبل القوات الأمنية الوطنية البطلة»، مبيناً أن «بقاءهم فيه خطورة أمنية على نفس قائد القوات المسلحة فضلاً عن باقي المؤسسات ولا سيما القضاء والضغط عليه.

رابعاً: إبعاد الحشد الشعبي عن السيطرات والمنافذ الحدودية حفاظاً على سمعة المجاهدين الأخيار»، مشيراً إلى أن «هناك من يتعمّد تشويه سمعتهم من خلال استعمال العنف والتجارة والتهريب وغير ذلك».

خامساً: دعم المجاهدين في المناطق المحررة»، لافتاً إلى أن «بعضهم يعاني من التهميش وعدم الاعتناء من الناحية العسكرية والأمنية واللوجستية، ويفتقدون الى أبسط المقومات».

ويحذر الخزعلي: كفاك استهتاراً بدماء الشعب

ووجه صالح محمد العراقي، وزير زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، رسالة شديدة اللهجة إلى زعيم عصائب أهل الحق، قيس الخزعلي، بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها مدينة البصرة ليلة الأربعاء قائلاً: «كفاك استهتاراً بدماء الشعب».

وقال صالح محمد العراقي، في بيان الخميس: «أحذرك يا قيس إذا لم تكبح جماح مليشياتك الوقحة، وإذا لم تتبرأ من القتلة والمجرمين التابعين لك، أو تثبت أنهم لا ينتمون إليك فأنت أيضاً وقح». وأضاف: «كفاك استهتاراً بدماء الشعب أياً كانوا.. فإن أعطيت لنفسك الولاية بقتل اتباعك مثل: (أبا ذر) فلا يعني أنك تنصب نفسك جلاداً لكي تغتال كلابك المسعورة الأسود.. والحشد براء منك أيها الوقح».

الخزعلي: أي مكتب يراد حرقه فليحرقوه

بدوره دعا زعيم عصائب اهل الحق قيس الخزعلي، اتباعه الى عدم الرد على ما اسماها «الاساءات، حتى لو ارادوا حرق مقراتهم، موجها بغلق مكاتب العصائب.

وكتب الخزعلي في تغريدة بموقع تويتر الخميس «الاخوة والاحبة اقسم عليكم بحق الحسين عليه السلام ان لا يرد منكم أي رد سلبي على الاساءات التي توجه الي شخصياً». واضاف أن «محمد الصدر العظيم كان يقول انا لست مهما بوجهي ولا بيدي ولا بعيني.؛ انما الشيء المهم هو دين الله ومذهب امير المؤمنين»، مبينا ان «هناك من يتربص بنا ويريد تأزيم الامور. فوتوا الفرصة عليهم وافشلوا مخططهم».

الخزعلي طلب من اتباعه «غلق كافة مكاتب الحركة بدءاً من الان والى اشعار آخر، واي مكتب يراد حرقه فليحرقوه ولا تهتموا لذلك فسيعوضكم الله عن ذلك عوضا كبيرا لا تتوقعونه».

كيف منع تدخل السيستاني انزلاق العراق للحرب مرة أخرى؟

*تقرير خاص لوكالة رويترز

عندما دفع إعلان لرجل دين في إيران العراق إلى شفا الحرب الأهلية الأسبوع الماضي، لم يكن يملك القدرة على منع ذلك سوى رجل واحد فقط: إنه المرجع الشيعي العراقي آية الله العظمى علي السيستاني (٩٢ عاما) والذي أثبت مرة أخرى أنه أقوى رجل في بلده.

ولم يصدر عن السيستاني تعليق علني بخصوص الاضطرابات التي اندلعت في شوارع العراق. لكن مسؤولين حكوميين ومصادر شيعية مطلعة يقولون إن موقف السيستاني من وراء الكواليس هو وحده الذي نزع فتيل الكارثة.

وتُظهر أحداث الأسبوع الأكثر دموية في العراق منذ ما يقرب من ثلاث سنوات حدود السياسة التقليدية في بلد تقع فيه سلطة بدء الحروب ووقفها في أيدي رجال دين، كثير منهم تربطهم علاقات غامضة بإيران، القوة الشيعية المجاورة.

وألقى العراقيون الذين نزلوا إلى الشوارع باللوم على طهران في تأجيج العنف، الذي بدأ بعد أن ندد رجل دين مقيم في إيران برجل الدين العراقي مقتدى الصدر الذي يتمتع بشعبية واسعة، وأصدر تعليمات لأتباعه، بمن فيهم الصدر نفسه، بإطاعة أمر الزعيم الإيراني الأعلى.

حاول أتباع الصدر اقتحام المباني الحكومية. وبحلول الليل كانوا يتجولون في أنحاء بغداد في شاحنات صغيرة ملوحين بالرشاشات وقاذفات الصواريخ.

وأطلق مسلحون يُعتقد أنهم أعضاء في فصيل مسلح موال لإيران النار على المتظاهرين الصدريين الذين كانوا يرشقون الحجارة. وقُتل ما لا يقل عن ٣٠ شخصا.

وبعد ذلك، وفي غضون ٢٤ ساعة، انتهى الأمر فجأة كما بدأ. وظهر الصدر في التلفزيون ودعا إلى الهدوء. وبدأ أنصاره المسلحون وأتباعه غير المسلحين يغادرون الشوارع، ورفع الجيش حظر تجول ليلي وخيم هدوء هش على العاصمة.

وسعيا لفهم كيف اندلعت الاضطرابات وكيف أُخمدت، تحدثت رويترز مع ما يقرب من ٢٠ مسؤولا من الحكومة العراقية وحركة الصدر وفصائل شيعية منافسة يُنظر إليها على أنها موالية لإيران. وتحدث معظمهم بشرط عدم الكشف عن هويتهم.

وأشارت جميع المقابلات إلى تدخل حاسم من وراء الكواليس من جانب السيستاني، الذي لم يشغل قط منصبا سياسيا رسميا في العراق، لكنه يعتبر أكثر رجال الدين نفوذا في النجف، المركز الديني الشيعي بالعراق.

ووفقا للمسؤولين، فقد سعى مكتب السيستاني إلى أن يوضح للصدر أنه ما لم يوقف عنف أتباعه، فإن السيستاني سوف يندد بالاضطرابات.

وقال مسؤول بالحكومة العراقية «بعث السيستاني برسالة إلى الصدر مفادها أنه إذا لم يوقف العنف فسيضطر السيستاني إلى إصدار بيان يدعو إلى وقف القتال- وهذا من شأنه أن يجعل الصدر يبدو ضعيفا، وكأنه قد تسبب في إراقة الدماء بالعراق».

ولم تؤكد ثلاث شخصيات شيعية مقربها النجف ومقربة من السيستاني أن مكتبه بعث برسالة صريحة إلى الصدر. لكنهم قالوا إنه كان من الواضح للصدر أن السيستاني سيتحدث قريبا ما لم يوقف الصدر الاضطرابات.

وقال مسؤول موال لإيران في المنطقة إنه لولا مكتب السيستاني «لما عقد مقتدى الصدر مؤتمره الصحفي» الذي أوقف القتال.

-›خيانة‹

ربما أدى تدخل السيستاني إلى تفادي إراقة الدماء على نطاق أوسع في الوقت الحالي. لكنه لا يحل مشكلة الحفاظ على الهدوء في بلد يقع فيه جانب كبير من السلطة خارج النظام السياسي، في أيدي رجال الدين الشيعة، بمن فيهم رجال دين تربطهم علاقات قوية بإيران.

ولا يوجد خليفة واضح للسيستاني، الذي تدخل بشكل حاسم في لحظات حرجة في تاريخ العراق منذ الغزو الأمريكي الذي أطاح بصدام حسين. ولا يُعرف الكثير عن حالته الصحية برغم تقدمه في العمر.

وفي الوقت نفسه، فإن العديد من الشخصيات الشيعية الأكثر نفوذا- بمن فيهم الصدر نفسه في مراحل مختلفة من حياته المهنية- قد درسوا وعاشوا وعملوا في إيران، وهي دولة دينية لا تفصل نفوذ رجال الدين عن سلطة الدولة.

واندلعت أعمال العنف الأسبوع الماضي بعد أن أعلن آية الله كاظم الحائري، وهو رجل دين شيعي بارز وُلد في العراق ويعيش في إيران منذ عقود، اعتزال الحياة العامة وإغلاق مكتبه بسبب تقدمه في السن. وهذه خطوة غير مسبوقة فعليا في تاريخ الشيعة، حيث يتم تبجيل كبار رجال الدين عادة حتى وفاتهم.

واختار والد الصدر، وهو أيضا مرجع شيعي بارز اغتاله نظام صدام حسين في عام ١٩٩٩، الحائري مرشدا روحيا لحركة الصدر. وفي إعلانه عن اعتزال الحياة العامة، ندد الحائري بالصدر لتسببه في انقسامات بين الشيعة، ودعا أتباعه إلى إطاعة أمر الزعيم الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي.

وأوضح الصدر علنا أنه يلقي باللوم في تدخل الحائري على أطراف خارجية، في إشارة ضمنية إلى طهران. وقال على

تويتر «...اعتزال المرجع لم يك من محض إرادته».

وقال عضو بارز في حركة الصدر مقره بغداد إن الصدر غاضب. وقال «الحائري كان المرشد الروحي للصدر. اعتبر الصدر ذلك خيانة تهدف إلى سلب شرعيته الدينية كزعيم شيعي، في وقت يصارع فيه الجماعات المدعومة من إيران على السلطة».

وقال مسؤولون في التيار الصدري في النجف إن هذه الخطوة تعني أنه كان على الصدر الاختيار بين طاعة مرشده الروحي، الحائري، واتباع خامنئي، أو رفضه وربما إغضاب شخصيات أكبر سنا في حركته كانت مقربة من والد الصدر.

وبدلا من ذلك، أعلن الصدر انسحابه من الحياة السياسية تماما، وهي خطوة دفعت أتباعه إلى النزول إلى الشارع.

ولم ترد الحكومة الإيرانية ولا مكتب الصدر على الفور على طلب للتعليق من أجل هذه القصة. ولم يتسن الوصول إلى مكتب الحائري على الفور.

ويقول خبراء في الشأن الشيعي إن تحرك الحائري لإغلاق مكتبه وتوجيه أتباعه لإطاعة الزعيم الإيراني كان سيبدو مريبا على أي حال في السياق العراقي، حيث التلميحات إلى التدخل الإيراني شديدة الوضوح.

وقالت مارسين الشمري الباحثة في كلية كنيدي بجامعة هارفارد «هناك سبب قوي للاعتقاد بأن هذا نتيجة للضغط الإيراني- لكن ينبغي ألا ننسى أن الحائري كانت لديه أيضا خلافات مع الصدر في الماضي». وأضافت «أنه يوجه أتباعه إلى اتباع خامنئي في وقت لا توجد فيه ضرورة (دينية) للقيام بذلك. كما يبدو من المستبعد أن يغلق شخص في مكانته مكاتبه التي ربما تكون مربحة للغاية».

- العنف هو أحد الأدوات

مع احتدام المعارك المسلحة في وسط بغداد التزم الصدر الصمت قرابة ٢٤ ساعة.

وخلال ذلك الوقت، حاولت شخصيات دينية شيعية من جميع أنحاء العراق إقناع الصدر بوقف العنف. وقال مسؤولون في إيران ولبنان إن شخصيات شيعية في البلدين انضمت إلى تلك الجهود، وأضافوا أنه تم توجيه الضغوط على الصدر عبر مكتب السيستاني في النجف.

وقال مسؤول بالحكومة العراقية «الإيرانيون لا يتدخلون بشكل مباشر. إنهم متأثرون برد الفعل القوي المناهض لنفوذهم في العراق ويحاولون التأثير على الأحداث من بعيد».

وساد الهدوء بغداد يوم الجمعة لكن الجمود لا يزال قائما.

ويصر الصدر على إجراء انتخابات جديدة، بينما تريد بعض الجماعات المدعومة من إيران المضي قدما لتشكيل حكومة. واندلعت اشتباكات في أواخر الأسبوع في جنوب العراق الغني بالنفط.

والتزمت الحكومة الصمت إلى حد بعيد. وقال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي يوم الثلاثاء إنه سيتنحى إذا استمر العنف، وذلك في بيان صدر بعد ساعات من توقف القتال بالفعل.

وقال ريناد منصور الباحث لدى مؤسسة تشاتام هاوس ومقرها لندن «أين رئيس الوزراء، القائد العام (للقوات المسلحة)، من كل هذا؟». وأضاف أنه كان من الممكن وقوع المزيد من العنف.

وقال «ينصب تركيز الصدر الأساسي على أن يصبح الشخصية الشيعية الرئيسية في العراق، ولذا فهو يريد أن يلاحق خصومه الشيعة. العنف أحد الأدوات التي تستخدم في المنافسة بالعراق».

العراق سيشهد مزيدا من الاضطرابات.. وصادرات النفط قد تتأثر

*مركز ستراتفور للبحوث الامنية والاستخباراتية

تضع أعمال العنف الأخيرة في بغداد ضغوطا إضافية على أصحاب المصلحة في البلاد، بما في ذلك إيران، لإيجاد حل للأزمة السياسية المستمرة منذ ما يقرب من عام.

لكن من غير المرجح أن تتوصل الفصائل الشيعية المتناحرة إلى حل وسط في أي وقت قريب، مما ينذر بمزيد من العنف والاحتجاجات التي قد تؤدي في النهاية إلى تعطيل صادرات النفط الحيوية للبلاد.

وقتل ما لا يقل عن ٣٠ شخصا وأصيب ٧٠٠ آخرين فى اشتباكات بغداد يومى ٢٩ و ٣٠ أغسطس/آب، فى أخطر اضطرابات شهدتها العاصمة العراقية فى السنوات الأخيرة.

واندلعت أعمال العنف بعد أن أعلن رجل الدين

الشيعي «مقتدى الصدر» انسحابه من الحياة السياسة بشكل مفاجئ مما أثار ارتباكًا وغضبًا بين الملايين من أتباعه.

ونزل أنصار «الصدر» إلى الشوارع واشتبكوا مع أنصار «الإطار التنسيقي» المنافس، ثم صعّد المتظاهرون الصدريون من مظاهراتهم باقتحام القصر الرئاسي في المنطقة الخضراء ببغداد، مما أدى إلى مزيد من الاشتباكات الدامية خلال محاولة قوات الأمن العراقية استعادة النظام.

وفي خطاب ألقاه في ٣٠ أغسطس/آب، دعا «الصدر» أنصاره إلى التراجع وكرر قراره بالخروج من المشهد السياسي العراقي.

ومنذ ذلك الحين، عاد الهدوء نسبيا إلى العاصمة، لكن الوضع الأمني لا يزال غير مستقر، خاصة أن التوترات السياسية التي أدت إلى الاشتباكات الأخيرة لا تزال دون حل.

وتُظهر الاشتباكات أن العنف قد يكون الحل المناسب للعراقيين المحبطين من فشل قادتهم المستمر في تشكيل حكومة جديدة.

وأدى الجمود في محادثات تشكيل الحكومة منذ انتخابات العام الماضي إلى لجوء المعسكرات السياسية المتنافسة إلى التحريض على العنف وحشد مؤيديها للنزول إلى الشوارع.

وفي هذه الأجواء، لا يمكن للنظام السياسي العراقي أن يرعى عملية انتقال سياسي بشكل سلمي.

وكلما تزايدت مساحة العنف على حساب الحوار كان من الصعب على الحكومة أن تعمل بفعالية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تأجيج المزيد من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية وتقليل احتمالية الإصلاحات الهيكلية، مما يبرز عدم استدامة الوضع الراهن.

ومن المرجح أن يتطلب حل المأزق السياسي الحالي تخلي الصدريين أو «الإطار التنسيقي» عن أحد مطالبهم الرئيسية لتشكيل الحكومة المقبلة (مثل من الذي يجب تسميته لمنصب الرئيس أو هل سيتم التجمع معًا في كتلة أكبر).

لكن الأمر قد يستغرق شهورًا قبل التوصل إلى مثل هذه التسوية، مما ينذر بمزيد من العنف وعدم الاستقرار في غضون ذلك.

ويسلط الوضع الحالي الضوء على حدود سياسة «حافة الهاوية» التي يتبناها «الصدر».

> **لا يمكن للنظام السياسي العراقي أن يرعى عملية انتقال سياسي بشكل سلمي**

وخلال السنوات الأخيرة، نجح «الصدر» في إشعال مشاعر أنصاره أكثر من مرة عبر إعلانه الانسحاب من الحياة السياسية.

وتظل دعوة مؤيديه إلى الشوارع أقوى أوراقه السياسية، لا سيما بالنظر إلى أنه فشله المتكرر في تشكيل حكومة بالرغم من المكاسب القياسية في انتخابات ٢٠٢١. ومع ذلك، أصبحت هذه الاستراتيجية أقل فعالية.

وكما يتضح من الاقتحام الأخير للقصر الرئاسي، تخلق التكتيكات العنيفة لأنصار «الصدر» رد فعل شعبي معاكس يضر بقدرة «الصدر» على الانخراط في حوار مع أصحاب المصلحة الآخرين.

لذلك قد يتجه «الصدر» للبقاء بعيدًا عن الأضواء السياسية لبعض الوقت والتركيز أكثر على دعم مؤهلاته الدينية، مما قد يزيد من جاذبيته الشعبية بين بعض أتباعه الشيعة المتدينين.

وبصفتها اللاعب الخارجي الأكثر نفوذاً في العراق، فإن إيران أكثر الدول قدرة على تهدئة التوترات من خلال المساعدة في التوسط في تسوية سياسية.

وعلى مدار العام الماضي، دفعت إيران وكلاءها للتمسك بموقع قوي في محادثات تشكيل الحكومة، لكن إيران أيضًا لا تريد أن ترى فراغًا واسعا في السلطة في العراق، مما قد يهدد مصالح طهران وسنوات من بناء النفوذ في البلاد.

ولتجنب هذا الخطر، قد تسعى إيران إلى خفض التوترات بعد الاشتباكات الأخيرة. ويمكن لطهران أيضًا أن تدفع «الإطار التنسيقي» للتوصل إلى حل وسط مع الصدريين، بما في ذلك إمكانية إجراء انتخابات جديدة.

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع إيران بعلاقات وثيقة مع المؤسسة الدينية في العراق والتي لم تعلق حتى الآن على أحداث العنف الأخيرة في بغداد.

وإذا أصدر هؤلاء الزعماء الدينيون بيانات تدعو إلى التهدئة، فقد يؤثر ذلك على أصحاب المصلحة السياسيين، بما في ذلك اضطرارهم لتقييد تحركات أنصارهم ولجم سلاح الميليشيات.

ومن غير المرجح أن ينخرط العراق في حرب أهلية واسعة النطاق، لكن من المحتمل حدوث المزيد من الاشتباكات العنيفة.

وقد تخاطر بعض الميليشيات بفقدان رأسمالها السياسي إذا شنت هجمات أوسع ضد الجيش العراقي الذي يتسم بالتماسك إلى حد كبير ويتم تدريبه بشكل جيد. لذلك من غير المرجح أن تتصاعد أعمال العنف لتتحول صراع أهلي شامل.

ومع ذلك، فإن فشل قوات الأمن العراقية في السيطرة على الميليشيات غير الحكومية والمتظاهرين الغاضبين خلال التصعيد الأخير في بغداد ينذر بعدم قدرتها على كبح جماح تفشي العنف في المستقبل - مما يبقي خطر اندلاع أعمال عنف متفرقة عالية على المدى القريب.

وسيستمر ذلك في إثارة مخاوف المستثمرين الأجانب من أن العراق قد يتجه إلى فترة طويلة أخرى من عدم الاستقرار على نطاق واسع، مما سيخلق حالة من عدم اليقين الاقتصادي في العراق أيضًا.

> **فشل قوات الأمن في السيطرة على الميليشيات والمتظاهرين ينذر بعدم قدرتها على كبح جماح تفشي العنف في المستقبل**

وتهدد الاضطرابات المتزايدة بتعطيل صادرات النفط العراقية. وقد امتدت احتجاجات ٢٩ أغسطس/آب التي نظمها أنصار «الصدر» إلى مدينة البصرة الجنوبية، التي تضم غالبية صناعة النفط في البلاد وتستضيف عددًا من المشاريع المملوكة لأجانب.

ولم تؤثر الاضطرابات حتى الآن على صادرات النفط العراقية، لكنها قد تؤثر في المستقبل إذا استمرت الاشتباكات والتظاهرات، مما يفاقم مشاكل العراق الاقتصادية.

وبالرغم أن التقارير الأولية أشارت إلى أن المتظاهرين الصدريين أغلقوا حقول النفط بالقرب من البصرة، إلا أن «رويترز» نقلت عن مصادر أن أعمال العنف الأخيرة لم تؤثر على إنتاج وتصدير النفط العراقي.

ومع ذلك، قد تقع اضطرابات في هذا القطاع مستقبلا خاصة إذا استمرت الاحتجاجات حول مصافي النفط في البلاد....ترجمة وتحرير الخليج الجديد

ستيفن سايمون:

مستقبل غامض ينتظر العراق رغم تراجع الصدر

*ريسبونسبال ستيتكرافت

أدت موجة العنف الأخيرة في بغداد إلى مقتل ٣٠ شخصًا على الأقل، وبينما توقف إطلاق النار حاليا، فإن أصل الأزمة السياسية ما زال بدون حل.

وبعد إعلان رجل الدين الشيعي «مقتدى الصدر» انسحابه من العمل السياسي، اخترق أتباعه جدران المنطقة الخضراء، واقتحموا القصر الرئاسي ومقر البرلمان، وتبادلوا إطلاق النار مع قوات الأمن.

وفي اليوم التالي، عقد «الصدر» مؤتمرا صحفيا أصدر خلاله تعليمات لأتباعه بمغادرة البرلمان والمنطقة الخضراء معربا عن رفضه لأي تحرك يتسبب في إراقة دماء العراقيين. وعلى الفور، استجاب المتظاهرون لدعوته وغادروا المنطقة المحصنة.

ويبدو أن نقطة التحول الرئيسية في الأحداث الأخيرة هي تقاعد المرجع الديني «كاظم الحائري» وإعلانه أن مرجعية أتباعه (بمن فيهم الصدر) أصبحت المرشد الأعلى الإيراني «علي خامنئي».

وبالرغم من نفوذه، فإن «الصدر» يفتقر إلى

> المتظاهرون الشباب لا يمكنهم الاعتماد على الصدر كحصان إصلاحي

المواصفات التي تؤهله ليكون مرجعا دينيا أو أن يتولى عباءة «الحائري».

وبالنسبة لـ«الصدر»، فإن نقل المرجعية من «الحائري» إلى «خامنئي» له تداعيات على مساره الذي يحاول فيه الاستقلال من تبعية إيران، وهو ما تجلى في إصراره على تشكيل حكومة أغلبية رغم رفض إيران التي تعتبر ذلك تهديدا لمصالحها.

وفي لحظة، تحول «الصدر» من منافس لأجندة «خامنئي» إلى مرؤوس له.

وأعلن «الصدر» في تصريحاته أنه سيلتزم بمرسوم «الحائري»، مشيرا إلى أن الأزمة ما كانت لتحدث لو تم حل وحدات «الحشد الشعبي» العراقية.

وكانت محاولة «الصدر» لترويع خصومه عملية نفسية في الأساس، وهي خدعة فهمها خصومه الذين استطاعوا حشد سلطة الدولة لإجباره على التراجع.

ومع تقويض «الحائري» له وبدون دعم «آية الله علي السيستاني»، فقد تقلصت مظلة الشرعية الخاصة بـ«الصدر».

ومن المتوقع أن يعيد «الصدر» تنظيم صفوفه ويفكر في مسار مختلف لتحقيق أهدافه السياسية، لكن لا يبدو أن هناك مسارا معقولا في المستقبل المنظور.

ورغم دمويتها، فإن الأحداث الأخيرة مفيدة في الإجابة على بعض الأسئلة التي كانت تدور في أذهان كثيرين، بما في ذلك كيفية تفاعل قوات الأمن مع مثل هذه الأحداث وكذلك إمكانية اعتماد الناشطين الداعمين للإصلاح على «الصدر».

وكانت استجابة قوات الأمن حكيمة، وكان من الممكن أن ترد بمزيد من العنف وتؤدي إلى تصعيد القتال لكنها تمسكت بضبط النفس.

أما المتظاهرون الشباب غير المنحازين الذين أطلقوا احتجاجات أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ فقد أصبح واضحا أنه لا يمكنهم الاعتماد على «الصدر» كحصان إصلاحي.

مايكل نايتس:

من اجل إخراج جميع الميليشيات من«المنطقة الدولية» في بغداد

*معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

تحليل موجز:في المواجهات الأخيرة التي وقعت داخل «المنطقة الخضراء» في بغداد، كانت وحدات «قوات الحشد الشعبي» المدعومة من إيران هي الأولى التي أطلقت النار، لذا لا ينبغي أن تكون هي المسؤولة عن الأمن في المركز الحكومي.

في ٢٩ و٣٠ آب/أغسطس، أطلق المقاتلون بقيادة الزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر وابلاً من الرصاص وقذائف الهاون والصواريخ على «المنطقة الدولية» («المنطقة الخضراء») التي تضم الوكالات الحكومية الرئيسية والمجمعات الدبلوماسية في البلاد. ومع ذلك، لم يتم تسليط الضوء كثيراً عن حقيقة أنه في وقت سابق من ذلك اليوم، أطلقت الميليشيات المدعومة من إيران الطلقات الأولى بالقرب من القصر الجمهوري، مما دفع

مثيري الشغب التابعين للصدر، الذين كانوا في الغالب غير مسلحين في ذلك الوقت، إلى الانسحاب، وحشد عدد أكبر من إخوانهم، واللجوء إلى إطلاق النار من أسلحة ثقيلة. ومنذ ذلك الحين، أمر الصدر جميع مناصريه بمغادرة «المنطقة الدولية»، لكن على الولايات المتحدة وشركائها أن تحث بغداد على الطلب من جميع الميليشيات أن تحذو حذوهم، حتى تلك التي تتنكر كوحدات تديرها الحكومة.

كيف اندلع العنف؟

في ٢٩ آب/أغسطس، اقترب أنصار التيار الصدري – الذين شقوا طريقهم نحو «المنطقة الدولية» خلال سلسلة احتجاجات وأعمال غوغائية في الأسابيع الأخيرة – للمرة الأولى من القصر الجمهوري. ويُعتبر هذا القصر الواقع في وسط المنطقة موقعاً رمزياً لاستقبال الشخصيات الأجنبية البارزة، علماً بأن بعض الوظائف الحكومية تنفذ في مكاتبه الكثيرة. وما يكتسي أهمية كبيرة هو أن أراضي القصر والشوارع المحيطة به تضم أيضاً مكاتب وثكنات تابعة للميليشيات المدعومة من إيران على غرار «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق» و«حركة حزب الله النجباء»، وهي جماعات تصنفها الولايات المتحدة إرهابية وتتنكر بعباءة وحدات تتقاضى أجرها من الحكومة ضمن «قوات الحشد الشعبي» العراقية على الرغم من أنها تواصل عملها خارج سيطرة الحكومة. وحين بدأ الصدريون بالتدفق إلى المنطقة، أطلقت هذه الوحدات التابعة لـ «الحشد الشعبي» النار وأرغمتهم على العودة إلى المداخل الشمالية لـ «المنطقة الدولية».

لسوء الحظ، حالما أعادت قوات الصدر تعبئة صفوفها وبدأت مجدداً برد النيران على «المنطقة الدولية»، شكلت عناصر قوات الأمن العراقية الحقيقية الهدف الأوضح بالنسبة لها. وفي المقابل، أظهرت قوات الأمن درجة عالية من ضبط النفس من خلال عدم الرد على النيران بنيران قاتلة، إذ كانت تعمل بأوامر مباشرة من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ضمن «قيادة العمليات المشتركة». لكن قناصي وحدات «الحشد الشعبي» المدعومة من إيران واصلوا إطلاق النار على مناصري الصدر الذين ردوا بدورهم. وبحلول الليل، عمّت الفوضى المكان وخرج غوغائيو الصدر عن السيطرة تماماً وهاجموا «المنطقة الدولية» بالرشاشات والقذائف الصاروخية (من نوع «آر بي جي»). وعندما هدأت المعركة، ناهزت حصيلة القتلى إثني عشر شخصاً من الصدريين ونحو إثني عشر قتيلاً أيضاً في صفوف قوات الأمن العراقية، من بينهم نحو ستة قتلى من عناصر «الحشد الشعبي» المدعومة من إيران.

> **تملك قوات الأمن العراقية وقائدها العام صلاحية طلب خروج جميع الميليشيات**

خلال المواجهات، أظهر كل عنصر من عناصر قوات الأمن العراقية درجة عالية من ضبط النفس، باستثناء «قوات الحشد الشعبي». وفقط الميليشيات التابعة للصدر وتلك المدعومة من إيران نفذت عملياتها خارج سلطة رئيس الوزراء و«قيادة العمليات المشتركة». كما بدأ عنصر واحد فقط، أي مقاتلو قوات الحشد المدعومون من إيران، باستخدام الذخائر الحية ضد مدنيين غير مسلحين داخل «المنطقة الدولية». ويسلط هذا الأمر الضوء على ضرورة طرد جميع وحدات «الحشد الشعبي» من المنطقة ليس فقط حفاظاً على سلامة الحكومة العراقية بل على عناصر السلك الدبلوماسي فيها أيضاً.

وكانت هذه المسألة تتفاقم طيلة سنوات. وتختلف التقديرات عن عدد «قوات الحشد الشعبي» داخل «المنطقة الدولية» إلى حدّ كبير (بين ٥٠٠ و ١٠ آلاف عنصر)، كما يتغير الرقم على الأرجح حسب الظروف المختلفة.

وخلال عهد الكاظمي، تمّ تقليص عدد القوات إلى

جانب أسلحتها الثقيلة التي وضعتها داخل المنطقة (على سبيل المثال، المدافع المضادة للطائرات من عيار ٢٣ ملم) وهامش حريتها في تعزيز صفوفها متى شاءت. وبالفعل، أثبتت الأيام القليلة الماضية أن قوات الأمن العراقية الشاملة قادرة على منع «الحشد الشعبي» من زيادة عددها بشكل كبير داخل «المنطقة الدولية» خلال حالات الطوارئ. ومع ذلك، يُظهر النزاع الدائر أيضاً أنه حتى مع خفض عناصر «قوات الحشد الشعبي»، إلاّ أنه لا يزال بإمكانها التسبب بفوضى عارمة وأضرار جسيمة تطال أيضاً العلاقات الدولية للعراق. وبسبب عدم انضباط عناصر هذه القوات، اندلعت معركة شاملة لمدة ليلة واحدة في قلب «المنطقة الدولية»، مما أعاد بغداد إلى أوضاع أشبه بالحرب الأهلية.

وهذه ليست المرة الأولى التي تستغل فيها «قوات الحشد الشعبي» موقعها داخل «المنطقة الدولية». فالإرهابيون المدعومون من إيران والذين يتنكرون بعباءة مقاتلي الحكومة حرّضوا على الهجمات ضد السفارتين الأمريكية والبريطانية ومسؤولين عراقيين، بمن فيهم رئيس الوزراء، ووفروا المعلومات الضرورية لتنفيذها. فعلى سبيل المثال، حاولوا اجتياح السفارة الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ليهددوا باندلاع معركة مدمرة في العراق. وفي وقت لاحق، طوقوا مقر إقامة الكاظمي في «المنطقة الدولية» في حزيران/يونيو ٢٠٢٠ وقصفوه بطائرات مسيرة متفجرة بينما كان نائماً هناك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

وربما ما حدث هذا الأسبوع قد لقن الصدر درساً مفاده أن قتل عناصر قوات الأمن العراقية هو وصمة عار رهيبة بغض النظر عن سياق إطلاق النيران. ومع ذلك، فإن الإرهابيين المدعومين من إيران الذين يسيطرون على «قوات الحشد الشعبي» لم يتحملوا بعد تبعات إراقة أول نقطة دماء، وما زالوا قابعين في قلب مركز الحكم، ولم تصدر أي أوامر بعد بطردهم.

وخلال المرحلة القادمة، تملك قوات الأمن العراقية وقائدها العام، رئيس الوزراء الكاظمي، صلاحية طلب خروج جميع الميليشيات والحراس الشخصيين الذين يكثر عددهم من «المنطقة الدولية»، وهذا واجب أخلاقي عليها، وعلى المسؤولين الأمريكيين حث الكاظمي على ذلك.

وفي ٣٠ آب/أغسطس، وعد الكاظمي بالتحقيق في الاستخدام الافتتاحي للذخيرة الحية ضد المحتجين من قبل «جماعات غير منضبطة» - وهي العبارة التي يستخدمها رجال السياسة لوصف «قوات الحشد الشعبي» - وندد بها لعدم التقيد بأوامره. ومن شأن اتخاذ الخطوة المهمة بطرد جميع الميليشيات من «المنطقة الدولية» أن يقلل من خطر اندلاع اشتباكات جديدة، ونشر قوات أمنية أكثر خضوعاً للأوامر في المنطقة، والبدء باستئصال ورم خبيث متواجد منذ فترة طويلة ينخر استقرار الحكومة والأمن الدبلوماسي.

> **خلال المواجهات أظهرت قوات الأمن العراقية درجة عالية من ضبط النفس**

وبغض النظر عن المستقبل السياسي للكاظمي، على المجتمع الدولي أن يذكّره بأنه لا يزال بإمكانه ترك إرث دائم في مجال واحد مهم، وهو: إقامة مركز حكم تسيطر عليه قوات الأمن العراقية بالكامل ويتمتع بالولاء للحكومة العراقية. وبدلاً من ذلك، إذا لم تتدارك بغداد ناقوس الخطر هذا وتترك المحرضين الذين تسببوا بمعركة الشوارع التي دارت هذا الأسبوع في مواقعهم، فسيكون ذلك مؤشراً آخر على وجود حكومة ضعيفة وغياب الشركاء الخارجيين.

*مايكل نايتس هو «زميل برنشتاين» في معهد واشنطن وأحد مؤسسي منصة «الأضواء الكاشفة للميليشيات» التابعة للمعهد.

خالد سليمان:

رؤية العراق من العالم السفلي

*موسوعة (أخبار الآن)

في خريف عام ٢٠١٩، قبل أن تبدأ الاحتجاجات التشرينية بأسابيع، دخلنا مع زميل في المهنة إلى مقهى شعبي في وسط مدينة الديوانية جنوبي العراق.

كان الوقت عصراً وبدا المقهى مزدحماً، وكانت غالبية الجالسين فيه من الشباب. أجبرني اختلاط الأصوات العالية بتلك التي تخرجها «طقطقة» أكواب وصحون ومعالق الشاي، أن أرفع صوتي أثناء الحوار مع من كنت أتحدث معهم.

لا ننسى في كل الأحوال، بان الأحاديث بنبرة عالية في الفضاء العراقي العام شيء مألوف، فما بالك إذا كان ذلك في مقهى شعبي حيث الأجساد قريبة من بعضها حد الالتصاق.

أصبح وجود عدد كبير من الشباب في المقهى موضوع نقاش دار بيني وبين أصدقائي، ذلك أن حضور الشباب الكثيف في الفضاء العام في غالبية المدن العراقية كما في مقهانا، يثير الانتباه والفضول. سألت محدثي وهو واحد من كتاب المدينة عن العلاقة المباشرة بين احتياجات هذه الشريحة الواسعة من المجتمع وبين المدن التي تفتقد للبنى التحتية والخدمية، وكذلك سوق العمل والموارد المتوفرة، بخاصة في ظل شح المياه والحرارة المرتفعة. حين سمع مني «شح المياه»

> في غياب مراكز استبيان وأبحاث مستقلة، يتوقع ان تكون نسبة الفقر أعلى من البيانات

كشف لي محدثي دون مواربة عن أمر، توقفت لحظة كي استوعبه.

لقد قال لي بأنه أب لـ (٩) أولاد وبنات ويضطر أن يشتري لهم يومياً أكثر من ٢٠ قنينة مياه معبئة في أوقات دوامهم المدرسي فقط، ذلك أن مياه الإسالة التي توزعها شبكة توزيع المياه الحكومية لا تصلح للشرب في المدارس، ناهيك باحتياجات البيت للكمية ذاتها من المياه أو أكثر. قرأ الرجل الذي أشارت ملامحه أنه لم يبلغ الأربعين، علامات الاستفهام في أسئلتي حول أعداد أطفاله، ما أشار الى أن عائلة مكونة من ١٠ أفراد أو أكثر تعد لليوم، أمراً طبيعياً في المجتمع الجنوبي في العراق، مع استثناءات معينة بطبيعة الحال. لقد لخص هذا الجواب ما دار في ذهني بخصوص أعداد الشباب في المقهى وهم يتناولون الشاي والعصائر، ولا تترك أياديهم الهواتف النقالة للحظة. تَدَخل في الأثناء زميل صحفي قائلاً: لا تكمن المشكلة في العدد فحسب، بل في بطالة مخيفة يعيشونها. ويعود سبب وجودهم في المقاهي كما قال لي، إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت، خاصة أن أوضاعهم الاقتصادية لا تساعدهم على امتلاك البيانات على أجهزة الموبايل الشخصية.

تتحرك الشريحة الشبابية التي تتراوح أعمارها بين (١٥-٢٤ سنة) مثل خلايا الأحياء الدقيقة في نظام الأرض تماماً، وتغذي الأحداث في العراق ودائمة الحضور فيها بحثاً عن أي شيء يلبي احتياجاتها اليومية. لا مبالغة في القول بأن العالم السفلي للأحداث العراقية، يصنعه هؤلاء الشباب بأعدادهم الكبيرة ورغبتهم بأن يكونوا على العتبة وليس في القاع. والشيء الوحيد الذي يعرفونه هو انهم لا يعرفون لماذا ينزلون إلى الشارع، قد يكون الهدف هو الانضمام إلى بضعة أصحاب وتناول وجبة لذيذة ليس أكثر. هذا ما كان يحصل أثناء استيلاء المحتجين الصدريين على بناية مجلس النواب حيث قال لي مراقب من بغداد، «يباع سندويش فلافل في المطاعم الشعبية في العاصمة بـ ١٠٠٠ دينار عراقي بينما كان يقدم منظمو الاحتجاجات في بناية مجلس النواب وجبة من الرز واللحم المفروم «القيمة» بنصف السعر المذكور، مما كان يدفع بأعداد كبيرة من الشباب والصبية للانضمام الى الاحتجاجات في بناية مجلس النواب حيث كانت تكلفهم أجرة النقل والوجبة ١٠٠٠ دينار فقط».

يشكل الشباب أكثر من ٣٠ في المئة من مجموع سكان العراق اليوم، وهي الكتلة السكانية الأكثر مندفعة لتحديث نمط حياتها وتوفير احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والفردية، انما النسبة الأعلى بينها عاطلة عن العمل، ما يشكل كتلة اجتماعية قابلة للانفجار والتوسع بغير شروط في خياراتها، فضلاً عن تفاقم معدلات الفقر بينها. يذكر ان نسبة الفقر تتجاوز ٣١ في المئة في البلاد بالتوازي مع نمو سكاني يضع العراق في المرتبة ٣٦

> الأحزاب العراقية تستثمر في هذا اليتم الثقافي والاجتماعي حيث يسود فيه التخلف

عالمياً والمرتبة الرابعة بين الدول العربية بحسب بيانات حكومية ودولية حديثة.

في غياب مراكز استبيان وأبحاث مستقلة، يتوقع ان تكون نسبة الفقر أعلى من البيانات التي توفرها المؤسسات التابعة للحكومة العراقية.

تالياً، يحدث هذا التحول السكاني في ظل فقر «عظيم» يمكن رؤيته في الحياة اليومية للناس، في البنى التحتية، الأسواق، إدارة المياه، التعليم وقطاعات أخرى كثيرة. ففي غالبية المدن العراقية، الجنوب والوسط تحديداً، لا يعلو سلطة الوحل أي شيء في الشتاء، اذ تبتلع المياه الراكدة على أطراف الشوارع وفي الأزقة أقدام المارّة، فيما تخترق العواصف الترابية رئاتهم في الصيف. والى جانب هذا البؤس اليومي، هناك يافطات وصور وشعارات وطنية وسياسية على لوحات طويلة وعريضة في الشوارع، يظهر فيها العراق قوياً وحديثاً ومعافياً، انها مفارقة لا يمكن العثور فيها على القوة والمعافاة في ذلك المقهى الذي جلسنا فيه.

إن الأحزاب العراقية تستثمر في هذا اليُتم الثقافي والاجتماعي حيث يسود فيه التخلف، التزويج المبكر، تراجع مستوى التربية والتعليم، الانفجار السكاني وانعدام فرص العمل. بناءً عما ذكر، يمكن القول بأن أسباب الصراعات المحتدمة تكمن في وفرة مصادر تغذيتها، وهي ليست سياسية داخلية وخارجية فقط ولا هي مذهبية اقصائية بحتة كما تريد الأوسط السياسية والإعلامية والدينية تسويقها؛ بل انها تداعيات واقع اجتماعي-اقتصادي وبيئي أيضاً، تفور مثل بركان من تحت الصخور. ولا يعني مثل هذا الكلام بطبيعة الحال، انكار الصراع التاريخي بين النجف والقم على قيادة العالم الشيعي، مثلما لا يمكن انكار رغبات الاستفراد والاستئثار بين الأقطاب الشيعية المتصارعة على الحكم، انما السؤال هو: من اين يأتي «عود ثقاب» اشتعال الشارع العراقي كلما اقتضى الأمر، وأين تكمن قابلية تكرار نشوب الحرائق الداخلية في كل مرة، تعرضت فيها الدعائم الدينية «الشيعية» المترابطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسية الى انزياح ما؟

أجدني هنا، ميالاً الى ما يمكن تسميته بعتبات عالم سفلي لرؤية العراق وما يغذي موارد بشرية سهلة الاشتعال لأبسط الأسباب. أضف الى كل ما ذُكر، بما فيه مشهد مقهانا في الديوانية، غياب النساء في غالبية الاحتجاجات والتحولات، وكأنهن يعشن في عالم سفلي ثان يحيطه الصمت والكتمان. قصارى الكلام، إذا لم نتمكن من فهم تركيبة هذا العالم واستيعاب احتياجات أفراده المسحوقين المحرومين، يصعب علينا رسم العراق على خارطة الاستقرار، ذلك ان العالم الفوقي المتمثل بالطبقة السياسية الحاكمة، لا يُظهر سوى افرازات نظام حكم بني على المحاصصة والفساد المنظم.

صافيناز محمد أحمد:

لماذا نزع الحائرى الشرعية عن الصدر؟!!

*مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

يطرح إعلان الزعيم الشيعى مقتدى الصدر اعتزاله الحياة السياسية فى التاسع والعشرين من أغسطس ٢٠٢٢، والذى جاء فى أعقاب قرار المرجع الشيعى كاظم الحائرى – وريث مرجعية الإمامين محمد باقر الصدر ومحمد صادق الصدر– بالاستقالة من مهام «المرجعية الدينية» بحجة المرض والشيخوخة، العديد من التساؤلات حول توقيت البيان الذى أصدره الحائرى، وكان سبباً مباشراً فى أعمال العنف التى شهدها العراق خلال الأيام القليلة الماضية، جراء اعتراض أنصار الصدر على البيان الذى اعتبروه رسالة موجهة للتيار يرفع بها الحائرى «الشرعية الدينية» عن زعيمهم. إذ تطرق البيان إلى الأزمة السياسية الحادة التى يعيشها العراق، وألمح فيه الحائرى إلى مسئولية مقتدى الصدر عما تشهده الدولة من انقسام بين قواها السياسية، متهماً إياه بالسعى إلى تفكيك المكون الشيعى، مستغلاً فى ذلك الانتساب للمرجعين الشيعيين محمد باقر الصدر ومحمد صادق الصدر، فى الوقت الذى يفتقر فيه الصدر، وفقاً لبيان الحائرى، «الاجتهاد والشروط المطلوبة للقيادة الشرعية».

بيان الحائرى كمرجعية دينية حمل العديد من الـدلالات التى سيكون لها تأثيرات حادة على نمط التفاعلات السياسية فى العراق خلال المرحلة الراهنة، ومن أهم هذه الدلالات:

أولاً:

نزع الشرعية الدينية عن مقتدى الصدر كزعيم دينى، وهو ما يعنى بالتبعية افتقاره لعوامل القيادة الدينية من اجتهاد وفتوى، وهى الشروط التى توفر له إمكانية التأثير على مريديه، بمعنى أكثر دقة إن جمهور التيار الصدرى يأتمرون بالقيادة الدينية لزعيمهم الصدر أكثر من كونهم يتحركون التزاماً بمواقفه السياسية، وهنا يحاول الحائرى تجريد الصدر مما يمكن تسميته بـ»القيادة الشعبية» التى يتمتع بها على أسس دينية، والتى تؤدى فى النهاية إلى تجريده من القيادة السياسية الشعبية. فى هذا السياق، يبرز دور إيران الخفى تجاه دفع الحائرى إلى التقاعد عن مهام المرجعية (إرث آل الصدر)، حيث يتوقع الصدر أن الحائرى تعرض لضغوط إيرانية استهدفت دفعه إلى التخلى عن ملازمة هذه المرجعية بل وإنهاء العمل بها كلية، ويستند أنصار هذا الرأى إلى ما ذكره الحائرى نفسه فى البيان من دعوة الشيعة العراقيين إلى اتباع مرجعية المرشد الإيرانى الأعلى على خامنئى.

> **اعتزال الصدر سيكون له تداعياته على المشهد السياسى فى المرحلة الراهنة**

ثانيًا:

وضع المرجعية الشيعية العراقية فى النجف – مرجعية على السيستانى – موضع أقل مكانة من مرجعية قم فى إيران – مرجعية على خامنئى – من خلال دعوة الحائرى لأنصار الصدر باتباع مرجعية على خامنئى باعتباره «الأقدر والأجدر» بالقيادة والقادر على «إدارة الصراع مع قوى الظلم والاستكبار». ويشير المتخصصون هنا إلى أن الحائرى بهذا المنطق يؤجج مزيداً من الخلاف بين المرجعيتين، وهو خلاف قديم وعميق حول «السيطرة على القيادة الشيعية» بين الحوزة فى قم الإيرانية، ونظيرتها فى النجف العراقية. ويترجم ذلك فعلياً من الناحية السياسية؛ فالأولى ومن وجهة نظر ولاية الفقيه بإمكانها أن تحكم لأنها تمتلك المؤهلات الكافية لذلك وفقاً للشروط الفقهية، أما الثانية فدور المرجعية فيها لا يتجاوز النصح والإرشاد وفتوى الجهاد. وبالإشارة إلى تطور الأحداث، ثمة من يرى أن صمت مرجعية النجف على ما يحدث بين القوى السياسية – بالرغم من أنها معروفة بتأييدها الضمنى للصدر منذ أن تبنت المرجعية الحراك الجماهيرى فى أكتوبر عام ٢٠١٩- قد لا يستمر، ومن المتوقع وفقاً لأنصار هذا الرأى دخول السيستانى على خط الأزمة السياسية، خاصة وأنها دخلت مرحلة «نوعية» دفعتها إليها إيران، وما يعنيه ذلك من احتمالية استشعار على السيستانى مدى خطورة خطاب قوى الإطار التنسيقى الموالية لإيران والتى تستند فى مرجعيتها إلى على خامنئى، فى مقابل خطاب الصدر الذى يتمسك بمرجعية النجف كوجهة دينية وسياسية له. ويتوقع المتخصصون أن يلتزم مقتدى الصدر بأى موقف قد يصدر عن مرجعية النجف بشأن الصراع السياسى بينه وبين قوى الإطار التنسيقى حال أن قرر السيستانى الخروج عن صمته إزاء ما يحدث من تطورات.

ثالثًا:

اتجاه إيران إلى تفكيك التيار الصدرى من داخله، باعتباره العائق الوحيد والمتنامى أمام نفوذها السياسى فى العراق منذ حراك أكتوبر ٢٠١٩، ومنذ الانتخابات الأخيرة فى أكتوبر ٢٠٢١، والتى ترجمت شرعية الصدر انتخابياً بتقدمه فى نتائجها. وكانت أولى خطوات إيران فى هذا الاتجاه هى استمالة المرجع الدينى كاظم الحائرى، الذى يقيم فى قم الإيرانية، ودفعه للاستقالة بما يعنيه ذلك من إنهاء إرث مرجعية آل الصدر من ناحية، وفى الوقت نفسه كسر «شعبية» مقتدى الصدر المتنامية بتجريده من شرعية قيادته للمريدين على أسس دينية من ناحية ثانية.

وهنا يجب الإشارة إلى عدد من المصادر التى تفيد بعزم إيران على المضى قدماً فى مواجهة تيار الصدر؛ إما بدفعه خارج الحياة السياسية – وربما تكون قد نجحت فى ذلك – وإما باستهداف مباشر ومسلح من قبل مليشياتها العراقية الولائية، وتستند هذه المصادر إلى أمرين: الأول، مطالبة

الصدر لأنصاره بالانسحاب من مؤسسات الدولة وميادينها والمنطقة الخضراء والمحافظات خلال ساعة واحدة، حيث تشير المصادر إلى أن هذا التحرك لم يكن وارداً؛ أى لم يكن فى نية الصدر فض اعتصام أنصاره بهذا الشكل إلا بعد صدور بيان الحائرى، ما اعتبره الصدر مؤشراً قوياً على «تعمد» إيران إشعال الوضع عبر دفع أنصاره إلى نشر الفوضى والعنف. والثانى، إشارة الصدر فى كلمته لأنصاره باحتمالية تعرضه «للاغتيال»، وهى سابقة لم يتطرق إليها الصدر بالقول المباشر، ما يشير وبحسب المصادر إلى وجود تهديد فعلى لحياة الصدر مصدره إيران، التى باتت لا تتحمل ضغوطه وتياره على مصالحها فى العراق، والتى أهمها ضمان بقاء المكون السياسى الشيعى «موحداً» وفى موقع «السلطة»، وهو ما تهدد بفعل حراك الصدر الشعبى طوال السنوات الأربعة الماضية، ورفضه الدائم - على مدار العام الماضى - التقارب مع قوى الإطار التنسيقى المدعومة إيرانياً.

رابعًا:

احتمالية أن يؤدى بيان الحائرى إلى مزيد من التصعيد الشيعى - الشيعى؛ وتحديداً بين تيار الصدر وبين بعض مليشيات الحشد الشعبى - عصائب أهل الحق وحزب الله العراق - باعتبار أن ردة الفعل الأولى عليه من قبل أنصار الصدر مثلت نقطة تحول فى اتجاه الصراع المسلح، وهو ما يعنى أن الوضع سيكون مرشحاً لمزيد من المواجهات المسلحة التى «قد» تتخذ من بيان الحائرى فتوى دينية - إن جاز التعبير - ضد الصدر وأنصاره باعتباره فاقداً للشرعية الدينية التى تؤهله للقيادة، وباعتباره، وفقاً للبيان، مصدراً وسبباً لتفكيك البيت الشيعى، وهنا تحديداً تثار المخاوف من ردود فعل القوى السياسية انتظاراً لقرار المحكمة الاتحادية العليا فى الأول من سبتمبر ٢٠٢٢. وما قد يترتب عليه من تداعيات تجعل المشهد السياسى فى العراق مفتوحاً على كافة الاحتمالات، لاسيما احتمال تجدد المواجهات المسلحة، ويغذى ذلك ما أعلنته قيادات فى الإطار التنسيقى يوم الأربعاء ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢، بضرورة عودة البرلمان للانعقاد واختيار رئيس الحكومة والبدء فى إجراءات تشكيلها، الأمر الذى دفع قيادياً فى التيار الصدرى إلى الرد عبر تدوينات إلكترونية بمزيد من الانتقاد والاتهامات لإيران مطالباً إياها بـ»كبح جماح بعيرها فى العراق»، وهو ما يشير إلى أن اعتزال الصدر لن يكون سبباً فى التهدئة طالما قرر خصومه مواصلة تحديهم بالمضى قدماً فى تشكيل حكومة طائفية، وهو أيضاً ما تتحسب له رئاسة الوزراء، حيث لوح مصطفى الكاظمى باحتمالية تركه للمنصب إذا ما استمرت القوى السياسية المتصارعة فى إثارة الفتنة، وتتحسب له أيضاً رئاسة الدولة ما دفع برهم صالح إلى الدعوة فى كلمة ألقاها يوم الأربعاء ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢ إلى أهمية حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة كأحد الحلول للأزمة السياسية الراهنة.

> **العراق مقبل على مرحلة سياسية صعبة تنذر بمزيد من التأزم اللامحدود**

يمكن القول إذن، أن اعتزال مقتدى الصدر الحياة السياسية، سواء كان قراراً نهائياً لا رجعة فيه أو كان مجرد مناورة سياسية لمواجهة خصومه عبر مستويات أخرى من النقلات النوعية، سيكون له تداعياته على المشهد السياسى العراقى فى المرحلة الراهنة، وأن نزع الشرعية الدينية عن قيادته السياسية بالكيفية السابق الإشارة إليها تشير إلى دخول إيران بقوة ودون مواربة على خط التفاعل السياسى فى العراق لصالح قوى الإطار التنسيقى، ما يعنى أن العراق مقبل على مرحلة سياسية «صعبة» تنذر بمزيد من التأزم اللامحدود بصورة تجعل المشهد السياسى فيه مفتوح على كافة الاحتمالات والسيناريوهات.

*خبيرة متخصصة فى الشئون السياسية العربية ورئيس تحرير دورية بدائل - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

المبعوث الامريكي إلى سوريا يشجع الأحزاب الكردية على الحوار

القامشلي: كمال شيخو:حضّ مبعوث وزارة الخارجية الامريكية الخاص إلى سوريا نيكولاس غرينجر، الأحزاب الكردية على العودة لطاولة الحوارات وحل القضايا الخلافية العالقة بين طرفي الحركة السياسية، وعقد اجتماعات مع قادة «المجلس الوطني الكردي» المعارض ومسؤولي «الإدارة الذاتية لشمال وشرق» سوريا.

ونقل الدبلوماسي الامريكي لقادة الأحزاب الكردية خلال اجتماع عقده في مدينة القامشلي شمال شرقي سوريا، أن القوات الامريكية المنتشرة شرقي البلاد باقية ومستمرة في مهامها لضمان هزيمة تنظيم داعش الإرهابي وإحلال الأمن والاستقرار، مؤكداً

التزام الإدارة الامريكية بحل القضية السورية عبر تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤، وبحث مسار الحوارات بين أحزاب الحركة الكردية المتوقفة منذ عامين.

وقال عضو الهيئة الرئاسية للمجلس الكردي محمد إسماعيل، في اتصال هاتفي مع «الشرق الأوسط»، إن الوفد الذي ترأسه السفير نيكولاس غرينجر «أكد في بداية لقائه أنه مكلف من قبل الإدارة الامريكية بلقاء جميع الأطراف والاستماع إليها، ونقل وجهة نظر واشنطن حول الكثير من القضايا في سوريا»، بما فيها خطوات التطبيع بين تركيا والنظام السوري الحاكم والموقف الامريكي الرافض لأي تطبيع مع حكومة دمشق.

وأشار إسماعيل إلى أن الوفد الكردي نقل إلى الجانب الامريكي مخاوفه من التصعيد الأخير على الحدود السورية - التركية، وتأثير الهجمات التركية البرية والجوية عبر مسيّرات من دون طيار على استقرار المنطقة والقلق من موجات نزوح، لافتاً إلى أن «المبعوث الجديد نقل لنا دعمه للقضية الكردية وشعبه وحقوقه، وتطرقنا إلى الأوضاع المعيشية وتردي الأوضاع الاقتصادية وخلق مناخات إيجابية»، وتخفيف التوترات في معبر سيمالكا وسهولة عبور المدنيين وأعضاء الأحزاب السياسية.

وأضاف السياسي الكردي أنهم طالبوا الوفد الامريكي بالتزام الطرف الثاني «حزب الاتحاد الديمقراطي» بوثيقة الضمانات الموقَّعة بالأحرف الأولى بين الأحزاب الكردية في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٢٠ قبل عامين «التي وقّعها قائد (قسد) مظلوم عبدي، وضرورة تنفيذ مضمونها». وبحسب إسماعيل، نقلوا للجانب الامريكي الانتهاكات التي طالت أعضاء وأنصار المجلس والاعتقالات الأخيرة في صفوفه. وأضاف: «بحثنا الانتهاكات التي ترتكبها مجموعات مسلحة تابعة لحزب الاتحاد ومسألة التهديدات التي تتعرض لها عوائل قوة (بيشمركة روج) داخل سوريا، وخطف الأطفال القاصرين».

كما عقد السفير الامريكي اجتماعاً مع الإدارة الذاتية، (الأربعاء)، والتقى رئيس دائرة العلاقات الخارجية بدران جيا كرد. وأوضح غرينجر أن موقف بلاده واضح بخصوص استقرار المنطقة ورفض الهجمات التركية التي تهدد زعزعة استقرار أمن وسلامة أهالي شمال شرقي البلاد، بحسب ما نقله جيا كرد في حديثه لـ«الشرق الأوسط».

> **أحزاب الإدارة الذاتية تشكو لمبعوث امريكي الهجمات التركية**

وقال: «أكدوا لنا أنهم يدرسون الخطط والبرامج لرفع مستوى الدعم للمنطقة عبر الإدارة الذاتية، وأنهم موجودون هنا من أجل تأمين الاستقرار وحل الملفات الشائكة والقضاء على (داعش) ومستمرون بالشراكة معنا».

وأوضح المسؤول في الإدارة الذاتية أن الخارجية الامريكية تبذل قصارى جهدها لتشجيع دول وحكومات التحالف الدولي لتسريع عمليات إعادة رعاياها الأجانب إلى بلدانهم، وأضاف: «أكدوا أن هذه مسؤولية المجتمع الدولي ووجود مساعٍ دولية لعقد مؤتمر دولي لحل هذه القضايا العالقة»، في إشارة إلى مخيم الهول وروج شرقي سوريا والمحتجزين

الأجانب القابعين في سجون الإدارة الذاتية و«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد).

وبحث الجانبان الأوضاع العامة التي تمر بها المنطقة، واستعرض قادة الإدارة مع الجانب الامريكي المخاطر الأمنية التي يتعرض لها سكان القرى الحدودية، جراء زيادة وتيرة القصف التركي العشوائي واستهداف المدنيين وممتلكاتهم في خرق واضح لاتفاقات وقف إطلاق النار.

وشدد جيا كرد على الحفاظ على استقرار المنطقة والتزام جميع الجهات بخفض التصعيد من جميع الجوانب لوجود هذه المخيمات المكتظة. وقال: «طلبنا من الوفد الامريكي النظر إلى الانتهاكات شبه اليومية للاحتلال التركي وقصفه بمسيّراته التي تطول المدنيين، وضرورة زيادة الدعم السياسي والإنساني للحفاظ لإشرافها على مخيم الهول والسجون بشمال شرقي سوريا».

وكان نيكولاس غرينجر عقد اجتماعات مع القيادة العامة لـقوات «قسد» وإدارة مخيم الهول داخل المخيم أول من أمس، وبحث نتائج الحملة الأمنية التي أطلقتها القوات في المخيم في ٢٦ أغسطس (آب) الماضي، وتعهد بتقديم الدعم المستمر للقوات في محاربة الإرهاب ومساندتها ودعم جهود قوى الأمن بضبط المخيم والقضاء على خلايا «داعش» وتعقبها في المخيم.

وقد بحث مبعوث وزارة الخارجية الامريكية الخاص إلى سوريا، نيكولاس غرينجر، مع وفد من الأحزاب السياسية التابعة لـ«الإدارة الذاتية» لشمال وشرق سوريا، التلويح التركي بعملية عسكرية، والدعم الدولي والامريكي المقدَّم للمنطقة التي تنتشر فيها عشرات السجون ومراكز الاحتجاز الخاصة بعناصر تنظيم «داعش» الإرهابي، ومخيمات تؤوي عائلات مسلحيه، لا سيما في محافظة الحسكة بشمال شرقي سوريا.

وأكد وفد الأحزاب السياسية، وبينها «حزب الاتحاد الديمقراطي» و«حزب الاتحاد السرياني» و«حركة الإصلاح» وجِهات أخرى، أن الهجمات التركية وزيادة وتيرتها في الفترة الأخيرة، بما في ذلك استهداف قادة عسكريين من «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، سيؤدي إلى زعزعة أمن المنطقة واستقرارها، ونسف إعلان وزارة الخزانة الامريكية منح استثناءات لمناطق شمال شرقي البلاد وإعفاءها من عقوبات «قانون قيصر».

> **وجود تمثيل دبلوماسي لواشنطن تأكيد على جدية الإدارة الامريكية في دعم المنطقة**

وقال أمجد عثمان، سكرتير «حركة الإصلاح»، وهو أحد المشاركين في الاجتماع مع الدبلوماسي الامريكي، في اتصال هاتفي مع «الشرق الأوسط»، إن الوفد «ناقش مع السفير الامريكي استهداف الجيش التركي قادة ومقاتلين في قوات (قسد) وشخصيات سياسية وسقوط عدد من الضحايا المدنيين».

وأضاف أن النقاش تناول أيضاً دعم الإدارة الامريكية الممنوح للإدارة الذاتية، موضحاً: «قلنا إنه غير كافٍ لترسيخ نظام الحوكمة». وزاد: «بحثنا غياب ممثلي الإدارة الذاتية ومجلس (مسد) عن مسار

جنيف والعملية السياسية، وضرورة وجود موقف دولي واضح حيال ذلك»، في إشارة إلى غياب الكرد عن مفاوضات جنيف بين النظام السوري والمعارضة.

وأوضح عثمان أيضاً أن وفد الأحزاب السورية تطرق خلال الاجتماع إلى الحملة الأمنية في «مخيم الهول»، شرق محافظة الحسكة، التي دخلت يومها العاشر، وتردي الأوضاع الأمنية والإنسانية في المخيمات المكتظة لإيواء النازحين، وبينهم أفراد أسر مقاتلين «داعشيين». وشدد الوفد على ضرورة حصول تدخل دولي لحل مشكلة «مخيم الهول».

من جانبه، أوضح نيكولاس غرينجر لوفد الأحزاب أن وجود تمثيل دبلوماسي للولايات المتحدة في شمال شرقي سوريا يمثّل تأكيداً على جدية الإدارة الامريكية في دعم المنطقة والسعي لتثبيت الأمن والاستقرار فيها. وقال إن «واشنطن أرسلت رسائل رافضة للهجمات التركية... وشددت على ضرورية تفعيل مسار الحل السياسي للأزمة السورية». وتابع أن الإدارة الامريكية وقوات التحالف الدولي تسعى جاهدة مع المجتمع الدولي لحل معضلة «مخيم الهول»، وحث الدول على إعادة رعاياها إلى بلدانهم.

إلى ذلك، قالت الرئيسة التنفيذية لـ«مجلس سوريا الديمقراطية» (مسد)، إلهام أحمد، إن تدخل الأطراف الدولية بالشأن السوري لن يساهم في إنهاء الحرب بالبلاد. وأكدت في مداخلة أمام ملتقى الرقة التشاوري الذي عُقد، أمس (الجمعة)، أن التدخلات الخارجية في سوريا شكلت أبرز التحديات أمام الحل السياسي، و«هناك نسبة كبيرة من السوريين متوافقون على الحل السياسي في سوريا، لكن هذه الأصوات صامتة. يتوجب علينا تجميع هذه الأصوات، وتوحيدها باتجاه التغيير، لإنهاء حالة الهيمنة الاستبدادية في سوريا».

وعن اللقاءات التشاورية بين القوى السورية المؤمنة بالحل السياسي، اعتبرتها أحمد بمثابة فرصة لبلورة موقف سياسي موحَّد للقوى السياسية حول ضرورة إنهاء الحرب.

وقالت إن «السوريين قادرون على فرض الحل السياسي على المجتمع الدولي، حال اتفاقهم على موقف موحَّد تقرّر من خلاله القوى السياسية آلية الحل». وشددت على أن السوريين بإمكانهم تقرير مصيرهم «إذا توافقنا على معالم سوريا الجديدة... أما إذا انتظرنا من القوى الخارجية، فمن المستحيل أن يساهموا في إنقاذ سوريا وشعب سوريا».

> **إلهام أحمد: تدخل الأطراف الدولية بالشأن السوري لن يساهم في إنهاء الحرب بالبلاد**

وأكدت أحمد أن أبرز مخرجات «مسار آستانة» واجتماع دولها الثلاث (روسيا وتركيا وإيران) في طهران، ٢٥ يوليو (تموز) الماضي، إيقاف اللجنة الدستورية وتغيير مكان انعقاد اجتماعاتها، و«هذا يعني إنهاء عمل اللجنة الدستورية».

وعن التطبيع بين تركيا والنظام السوري، شددت على أن هذا التقارب «سيكون على حساب تضحيات الشعب السوري».

*صحيفة «الشرق الاوسط»اللندنية

بيان مشترك بشأن سوريا

وزارة الخارجية الأمريكية/مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية

اجتمع ممثلون عن جامعة الدول العربية ومصر والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليونان والعراق والأردن والنرويج وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في جنيف يومي ٣٠ و٣١ آب/أغسطس على مستوى المبعوثين لمناقشة الأزمة في سوريا.وجاء في البيان نصا:

لقد أعدنا التأكيد على التزامنا بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة في سوريا بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤، بما في ذلك دعمنا المتواصل لتنفيذ وقف إطلاق نار فوري على مستوى البلاد والمحافظة عليه، واللجنة الدستورية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ووضع حد للاعتقال التعسفي، وإطلاق سراح كافة المعتقلين ظلما. وأعدنا التأكيد على ضرورة إنشاء ظروف آمنة تسمح بعودة اللاجئين والنازحين بشكل آمن وكريم وطوعي بما يتوافق مع معايير مفوضية شؤون اللاجئين، كما أعربنا عن دعمنا لتوفير مساعدات كافية ومستدامة للاجئين والدول والمجتمعات التي تستضيفهم إلى حين تتحقق هذه الظروف. وأشرنا إلى قلقنا من استمرار التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وأعدنا التأكيد على التزامنا بمهمة التحالف الدولي لهزيمة داعش وبالمعركة ضد الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره.

ودعونا كافة الأطراف، وبخاصة التكتل الذي سمته الحكومة، إلى استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية التي يترأسها ويمتلكها سوريون تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف وإلى تعزيز الحل السياسي الشامل الذي يحمي وحدة أراضي سوريا وسيادتها وحقوق كافة السوريين وكرامتهم. وأعدنا التأكيد على أنه ما من حل عسكري للأزمة السورية وشددنا على دعمنا المتواصل للمبعوث الأممي الخاص غير بيدرسون وجهوده المستمرة لتعزيز العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤.

ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الإنساني المزري في سوريا وتواصل معاناة الشعب السوري، ونشدد على أهمية مواصلة توفير المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة والإنعاش المبكر في مختلف أنحاء سوريا من خلال كافة السبل، بما في ذلك توسيع آلية توفير المساعدات عبر الحدود بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٦٤٢ وتمديدها، إذ ما من بديل لها يستطيع أن يضاهي نطاقها ومستواها. بالإضافة إلى ذلك، شددنا على ضرورة مواصلة الدفع من أجل المساءلة عن كافة الفظائع والجرائم الدولية المرتكبة في سوريا، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، وكذلك الدفع من أجل كشف مصير كافة المفقودين.

أكرم البني:

المعارضة السورية والنافذة الكردية!

طرفان سوريان متعاديان سيكونان معاً الأكثر تضرراً من احتمال تقدم المصالحة بين حكومة أنقرة ونظام دمشق، هما غالبية كتل المعارضة السورية وقوات سوريا الديمقراطية الكردية «قسد»، فالأولى سترغم على مزيد من الانحناء والتنازل لإرضاء الوصي التركي وتمرير إملاءاته، والثانية، هي الثمن المتوجب دفعه سورياً وروسياً، لقاء انعطافة أنقرة نحوهما، الأمر الذي أثار سؤال البحث عن إمكانية حصول تقارب بين هذين الطرفين لتخفيف الأذى والأضرار عنهما وعن مستقبل التغيير بسوريا، وتالياً عن نقاط القوة التي تشجع هذا التقارب وتمكنه، ونقاط الضعف التي تفضي، كالعادة، إلى الاستهانة بهذه الفرصة وهدرها.

تبدو اليوم النافذة الكردية أشبه بخيار منطقي وغير مكلف أمام من لا يزال في المعارضة السورية يحتفظ بإرادة التغيير ويرفض الاستسلام للواقع المزري القائم، فانعطافة حكومة أنقرة لا بد أن تشجع موضوعياً تلك المعارضة لبدء رحلة الانفكاك التدريجي عن سياسات تركيا وتحولاتها، خصوصاً أن الأخيرة دأبت على وضع مصالح الشعب السوري وراء مصالحها، منذ تدخلها في أزمة حلب وتعاونها في الآستانة وسوتشي لتمرير مناطق خفض التصعيد، ثم تفردها بانعطافها الأخير من دون أن تقيم اعتباراً لمختلف كتل المعارضة أو تستشير بعضها،

> لا يمكن فصل محنة وخلاص الكرد السوريين عن محنة وخلاص العرب السوريين

الأمر الذي يخفف عملياً من حدة التحفظات تجاه «قسد»، ويدفع نحو التعاطي الجدي والصريح مع الحالة الكردية في شمال وشرق البلاد كجزء من مشروع التغيير، ليس فقط لأن القوات الكردية هي إحدى القوى العسكرية الوازنة وتمتلك قدرة الدفاع عن نفسها وتسيطر على نحو ثلث البلاد وقسم مهم من ثرواتها، وليس أيضاً لأنها القوة التي لم تساوم الإرهاب الإسلاموي وترفع شعارات ديمقراطية تتوافق، وإنْ شكلاً، مع شعارات ثورة السوريين، أو القوة التي لا تزال تحظى بدعم وحماية الولايات المتحدة، صاحبة المصلحة بتحجيم نفوذ النظام السوري وإيران وروسيا في البلاد، والداعمة للحل السياسي وفق بيان جنيف والقرار الأممي (٢٢٥٤)، وإنما أيضاً لأن ما كان يثار عن ارتهانها للنظام بدأ ينحسر منذ سنوات أمام تمايز مصالحها وتنامي اشتراطاتها في مواجهته، خصوصاً أن بعض أطرافها يدرك أن حقوقه القومية لن تكون آمنة في ظل سلطة دمشق، من حيث الضمانات الدستورية ومؤسسات قادرة على حمايتها... هذا الجديد يمكن للمعارضة تغذيته والرهان عليه، فكيف الحال عندما تغدو هذه النافذة خياراً شعبياً أيضاً، بدليل المظاهرات التي خرجت في الشمال السوري ضد تصريحات وزير الخارجية التركي وحمل بعضها يافطات تدعو للانفتاح على «قسد»، ثم البيان الذي صدر مؤخراً عن العشائر العربية في مدينة الرقة، ودعا فيه المعارضة المعتدلة للتقارب مع القوات الكردية ضد المخططات التركية، من دون أن نغفل ما يعنيه ازدياد أعداد المقاتلين الذين يتركون الشمال السوري ويتوجهون شرقاً للالتحاق بقوات سوريا الديمقراطية! وكيف الحال والتقارب السوري التركي لا بد أن يقضي على أي أمل كان يعقد عند «قسد» لاستمالة النظام وروسيا في مواجهة المساعي التركية لمحاصرتها وتصفية وجودها، ولعل ما يزيد النقاط السابقة قوة، أن الطرفين خاضا جولات عديدة ولسنوات في التفاوض مع النظام ولم تسفر عن نتائج ذات معنى، إنْ عبر مشاركة المعارضة في اجتماعات سوتشي والآستانة، ثم اللجنة الدستورية، وإنْ عبر فشل حوارات تمت برعاية روسية بين «قسد» والنظام، وبدا فيها أن الأخير لا يريد التنازل والاعتراف بأي متغيرات حصلت، ويصر على العودة بالأوضاع في سوريا إلى ما قبل عام ٢٠١١.

صحيح أن ثمة محطات متنوعة أظهرت فيها «قسد» حسن النية وطنياً، كدعواتها المتكررة للحوار والتعاون مع المعارضة السورية، ثم المرونة التي أبدتها لاستقبال عشرات آلاف النازحين من مختلف المناطق، توجتها هذا العام، برفع علم الثورة وشعاراتها إلى جانب العلم الكردي خلال الاحتفال بذكرى انطلاقتها، لكن الصحيح أيضاً أنها لا تزال محط انتقاد شديد في السياسات والممارسات،

> أهم نقاط الضعف بين المكونين العربي والكردي، وجود أزمة ثقة عميقة ومزمنة بينهما

إنْ لجهة عدم امتلاكها رؤية واضحة ومطمئنة حول المستقبل السوري، بينما لا يزال بعضها يجاهر باستفزاز عن إقامة الكيان القومي المستقل، والأنكى طرائقها في توسل القوة والاستئثار والتفرد، وقمعها لمعارضين سياسيين وإعلاميين في مناطقها، كما إصرارها في حوارها مع المجلس الوطني الكردي، على رفض مطالب وطنية مشروعة، كإطلاق سراح المعتقلين ووقف تجنيد الأطفال وفك الارتباط بحزب العمال الكردستاني.

تاريخياً، تكمن إحدى أهم نقاط الضعف بين المكونين المعارضين، العربي والكردي، بوجود أزمة ثقة عميقة ومزمنة بينهما، تحرم المجتمع السوري، في توقه للتغيير، من توافق وتعاضد مختلف طاقاته الوطنية، تتجلى عند العرب بشعور ملتبس بأن الكرد يضمرون غير ما يظهرون ويترقبون الفرصة للانفصال وتحقيق أهدافهم القومية بلا اعتبار للمصلحة الوطنية العامة، وتتجلى لدى الكرد بإحساس مزمن بالظلم والاضطهاد والتمييز، وبأنهم كانوا يُستخدمون دائماً كوقود أو كأوراق ضغط لمختلف القوى والجماعات السياسية في صراعاتها وتسوياتها، لكن ما يعمق أزمة الثقة ويزيد من تعقيدات خيار الانفتاح والحوار بين «قسد» والمعارضة السورية، هو المآخذ الكثيرة على الأخيرة، التي لا تزال تعاني من التشتت، وتمزقها أهواء سياسية وتنازعات شخصية بغيضة، ولا تمتلك إلى الآن تصوراً واضحاً لمعالجة المسألة الكردية، بل ثمة وجهات نظر متفاوتة، ولا ترتقي جميعها إلى حد الاعتراف الجريء بالحقوق القومية للشعب الكردي، فهناك من ينكر هذه الحقوق ويعتبر الكرد مجرد وافدين، وهناك من يختزلها بسقف قيام دولة المساواة والمواطنة، والأنكى تفضيلها، في مواجهتهم، للجماعات الإسلاموية المتطرفة ولجبهة «النصرة» وغيرها، المعادية لشعاري السوريين في الحرية والكرامة، ويزيد الطين بلة درجة نفوذ «الإخوان المسلمين» بصفوفها الذين عادة لا يتنازلون عن التعاضد العقائدي مع أشباههم لمصلحة الرؤية الوطنية.

والحال، إلى متى تبقى المعارضة السورية أسيرة وهم استحالة الانفتاح والمصالحة بين أنقرة ودمشق، تستمرئ سياسة النعامة وتطمر رأسها في الرمال كي لا ترى وتختبر النافذة الكردية المتاحة للحفاظ على مشروع التغيير؟

ألا يفترض أن يدفعها نذير التحول التركي للمبادرة وفتح قنوات الحوار والتواصل مع «قسد» لتخفيف الشروخ وتصويب ما ينبغي تصويبه والبناء على ما هو مشترك، تحدوها حقيقة أنه لا يمكن فصل محنة وخلاص الكرد السوريين عن محنة وخلاص العرب السوريين؟

*صحيفة «الشرق الاوسط»اللندنية

التقسيم هو الحل الوحيد لمعضلة سوريا.. وإعادة الإعمار غير واردة

*ستراتفور

اختفى الصراع السوري إلى حد كبير من عناوين الأخبار مع وصول الوضع السياسي في البلاد إلى طريق مسدود. لكن الحرب التي طال أمدها غالبًا ما تبدأ في جذب المزيد من الاهتمام عندما تشمل الأحداث الكبرى في الخارج (مثل حرب أوكرانيا) واحدًا أو أكثر من اللاعبين الرئيسيين في المشهد السوري.

وتتطلب التسوية في سوريا توصل الأطراف الأجنبية إلى اتفاق، وهو أمر غير مرجح بسبب تضارب مصالحهم، لذلك لا توجد في الأفق نهاية قريبة للصراع السوري.

وتكمن المعضلة الأساسية في حقيقة أن كل مبادرات السلام المقترحة منذ عام ٢٠١١ لم تتناول صراحة دور «بشار الأسد» في الفترة الانتقالية ومصيره السياسي في سوريا ما بعد الحرب. وتعد سوريا الدولة العربية الوحيدة التي لم تؤد الثورة فيها إلى سقوط رئيس الدولة، ما أدى إلى صراع مطول تسبب في خسائر بشرية لا تُحصى وتفكك ديموغرافي ودمار مادي.

وبالرغم أن العديد من الأنظمة العربية استبدادية وقمعية، لكن في سوريا، حيث تحكم الأقلية العلوية منذ تولي «حافظ الأسد» السلطة في عام ١٩٧١، يتجاوز مستوى القمع حتى ذروة القمع في ظل نظام «صدام حسين» في العراق.

وألهم سقوط حكومة «حسني مبارك» في مصر الثورة السورية التي لم تطالب في البداية بإسقاط النظام. وقدم المتظاهرون السلميون مطالب عادلة بالحرية ومكافحة الفساد، لكن الجيش حاول قمع الاحتجاجات في مهدها.

وبينما كان السوريون يأملون في أن يقود «الأسد» عملية الإصلاح في سوريا، أصيبوا بخيبة أمل من خطابه

في ٣٠ مارس/آذار ٢٠١١، الذي وصف فيه الاحتجاجات بأنها مؤامرة دبرتها قوى أجنبية وتعهد بالقضاء عليها قبل الشروع في الإصلاحات. لذلك من المفهوم أن معظم السوريين اليوم يفضلون الإطاحة بـ«الأسد» من المشهد السياسي تمامًا. وبعد أكثر من عقد من الثورة التي تحولت إلى حرب أهلية دامية، لم يف «الأسد» بوعوده بالإصلاح وإعادة الإعمار وعودة اللاجئين.

وبالنسبة لـ«الأسد»، فإن البقاء في السلطة هو الضمان لمواجهة التهديد الوجودي له وللطائفة العلوية، لذلك كان أنصاره على استعداد لتدمير البلاد لحماية رئاسته، وتجاهل كل محاولات صنع السلام.

وفي أغسطس/آب ٢٠١١، قال الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» إن على «الأسد» إدخال إصلاحات أساسية أو التنحي. وفي عام ٢٠١٢، أعلنت جامعة الدول العربية عن مبادرة تضمنت تخلي «الأسد» عن سلطاته والاعتماد على نائبه «فاروق الشرع» لقيادة مرحلة انتقالية تنتهي بإصلاحات حقيقية. لكن النظام في دمشق رفضها رفضًا قاطعًا، ومنذ ذلك الحين اختفى «الشرع» من المشهد السياسي.

> **بالنسبة للأسد فإن البقاء في السلطة هو الضمان لمواجهة التهديد الوجودي**

وفي عام ٢٠١٢ أيضًا، قدم الأمين العام السابق للأمم المتحدة «كوفي عنان» خطة سلام لا تشير صراحةً إلى رحيل «الأسد» لكنها شددت على الحاجة إلى حل سياسي يلبي تطلعات الشعب السوري، ملمحًا إلى حدوث تغيير جوهري في هيكل النظام. ثم جاء مؤتمر جنيف الذي أسفر عن خطة لحل سياسي أقرها مجلس الأمن بالإجماع في القرار ٢٢٥٤ في ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١٥.

ولم تتطلب خطة جنيف صراحة تنحية «الأسد» من السلطة، وقدمت خارطة طريق لتسوية مقبولة بالنسبة للدول التي وافقت عليها، وفي المقام الأول الولايات المتحدة وروسيا. وناقشت الوثيقة تشكيل هيئة حكم انتقالية تضم النظام والمعارضة وممثلي المجتمع المدني، مع سلطات تنفيذية كاملة من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى حكومة ديمقراطية.

ونصت الوثيقة على أن تكون قرارات الهيئة بالإجماع، ما يعطي حق النقض لكل من المعارضة والنظام. ومع ذلك، اعتقدت قوى المعارضة أنه يجب استبعاد «الأسد» من مستقبل البلاد كشرط مسبق للتوصل إلى حل سياسي.

ووافقت معظم الدول التي شاركت في مؤتمر جنيف على أن «الأسد» ليس له مكان في مستقبل سوريا، باستثناء روسيا التي أيدت حق «الأسد» في أن يكون جزءًا من المرحلة الانتقالية والترشح للرئاسة مرة أخرى.

ومع بدء تدخل موسكو في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، اتخذت عملية السلام مسارًا مختلفًا. وحلت محادثات أستانا وسوتشي محل وثيقة جنيف. ورافق هذه التطورات تزايد الخلافات بين أنصار المعارضة. واستعاد الروس اليد العليا على الأرض، ما أدى في النهاية إلى جذب تركيا إلى عملية أستانا.

وتضمنت مقاربة روسيا لإنهاء القتال عنصرين؛ أولا: وقف دائم لإطلاق النار و٤ مناطق خفض تصعيد، ما يعني تدمير مناطق سيطرة المعارضة ونقل مقاتلي المعارضة إلى محافظة إدلب الشمالية الغربية. وثانيا: إعطاء روسيا الأولوية لتشكيل لجنة لتعديل دستور ٢٠١٢ أو صياغة دستور جديد. وبعد أكثر من ٧ سنوات على بدء عملية أستانا، ظل الدستور دون تغيير.

ويتعارض هذا النهج مع قرار الأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤ الذي دعا إلى تشكيل حكومة انتقالية تليها عملية دستورية تؤدي إلى انتخابات برلمانية ورئاسية. لكن الأطراف الدولية التي دعمت المعارضة لم تتخذ موقفا ضد تقويض روسيا لوثيقة جنيف، حتى إن بعض الدول

نصحت المعارضة بالمشاركة في عملية أستانا بسبب عدم وجود بدائل قابلة للتطبيق. ولم تعد قضية خروج «الأسد» من السياسة من أولويات الجهود الدبلوماسية. وفي عام ٢٠٢١، ترشح «الأسد» لولاية رئاسية رابعة وفاز بالطبع بسبع سنوات أخرى.

ومنعت العقوبات الأمريكية، المفروضة بموجب قانون قيصر «الأسد» من تحويل انتصاره العسكري إلى انتصار سياسي من خلال ربط عملية إعادة الإعمار في سوريا بالحل السياسي.

واليوم، تواجه جهود إعادة الإعمار عقبات بسبب عدم إحراز تقدم على عدد من الجبهات، كما أن عملية السلام معطلة، وقد فر ربع سكان سوريا (البالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة) من البلاد، ونزح ربع آخر داخليًا، كما أن الاقتصاد والبنية التحتية في حالة يرثى لها فيما ارتفعت معدلات الأمية حيث لم يحصل أكثر من ٣٧٪ من الأطفال على التعليم الابتدائي. ويعيش أكثر من ٩٠٪ من السوريين في فقر ويعاني ٦٠٪ من انعدام الأمن الغذائي. وما تزال معظم الموارد الاستراتيجية، مثل السدود الكهرومائية وحقول النفط ومناجم الفوسفات، خارجة عن سيطرة النظام.

إن العصا الحقيقية الوحيدة التي استخدمتها الدول المعارضة لـ«الأسد» هي العقوبات أحادية الجانب، والتي سمحت لداعميه الرئيسيين في إيران وروسيا والصين بمواصلة دعم نظامه دون عوائق. ونجح «الأسد» في تجاوز العقوبات، تاركًا شعبه يتحمل العبء الأكبر. وتتجاوز تكلفة إعادة إعمار سوريا تريليون دولار، وحتى لو تمكنت الأطراف المتصارعة من إيجاد حل للصراع، فمن غير المرجح أن يرغب المستثمرون في لعب دور في إعادة تأهيل البلاد، مع استمرار عدم استقرار بيئة الأعمال وتفشي الفساد.

ومنذ بدأت الحرب الروسية في أوكرانيا، أصبحت عملية أستانا أقل فعالية. وعُقد الاجتماع الأخير لمجموعة أستانا – المؤلفة من روسيا وإيران وتركيا – في طهران قبل أقل من شهرين ولم يسفر عن نتائج ملموسة. ويبدو أن سوريا الآن معرضة لخطر التقسيم، حيث خلصت الدول المؤثرة إلى أن حل النزاع لا طائل من ورائه وأن الاحتواء هو أفضل سيناريو ممكن.

وستكون التسوية السياسية كارثية بالنسبة لـ«الأسد» لأن أي ترتيب سيؤدي في النهاية إلى الإطاحة به. لقد سئم السوريون، بمن فيهم العديد من العلويين، من العيش تحت سيطرته. ولا يؤيد «الأسد» سوى ثلث السكان في المناطق الخاضعة لحكمه، بينما يريد ثلثا سكان هذه المناطق الهجرة. لكن العقوبات ليست كافية لإجبار «الأسد» على قبول تسوية حقيقية.

> **لقد دمر الفرنسيون سوريا عام 1920 وخلقوا دولة مصطنعة بلا أسس**

وما يزال مصير سوريا غامضا لأن وجود الجيوش الأجنبية لا يسمح لأي من أطراف الصراع المحليين بتقرير مستقبل البلاد. ويبدو أن التقسيم هو السبيل الوحيد الممكن للخروج من المأزق. وفي الواقع، تم تقسيم البلاد بالفعل بحكم الأمر الواقع، حيث طورت الفصائل القومية والدينية والطائفية والسياسية إدارات ذاتية لإدارة شؤونها المدنية. في غضون ذلك، يبدو أن النظام يراهن على أن عودة سوريا إلى الجامعة العربية (إذا حدث ذلك) ستمكنه من إنهاء الأزمة بشروطه.

لقد دمر الفرنسيون سوريا عام ١٩٢٠ وسيطروا عليها حتى عام ١٩٤٣، وخلقوا دولة مصطنعة بلا أسس، وقد جمعت الدولة السورية مزيجًا من المكونات غير المنسجمة منذ أن بنتها فرنسا على خط طائفي وعرقي، وكان تفككها مسألة وقت، لذلك فإن إعادة تشكيلها يعد أمرا بعيد المنال.

الموقف الأوروبي يبدو أكثر ليونةً وتفاؤلاً

واشنطن..الرد الإيراني على المقترحات خطوة إلى الوراء

اعتبرت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن أن الرد الإيراني الأخير على المقترحات الأمريكية «فيما يتعلق بالصيغة النهائية التي أعدها مفاوضو الاتحاد الأوروبي «غير مشجع على الإطلاق». بل ذهبت إلى وصفه بأنه «خطوة إلى الوراء».

وفي ذات السياق، عبر مسؤولو الاتحاد الأوروبي عن خيبتهم من موقف طهران. لكن، الموقف الأوروبي

يبدو أكثر ليونة وتفاؤلاً، حيث قالت المفوضية الأوروبية إن جميع الأطراف في المحادثات تدرس الرد الإيراني، فيما أعلن مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل في بيانه أن «جميع المشاركين والولايات المتحدة سيبحثون كيفية المضي قدماً».

وكان الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، أعلن في بيان، أن «النص المرسل من طهران مبني على نهج بنّاء بهدف إنهاء المفاوضات»، فيما قالت وزارة الخارجية الأمريكية: «نحن ندرس الرد وسنرد من خلال الاتحاد الأوروبي، لكنه للأسف ليس بناء». علماً أن الطرفين لم يوضحا ما يتضمنه الاقتراح.

وبناء على الاختلاف الواضح في تقييم الوضع الحديث، يتبين أن العقبات لا تزال قائمة أمام إحياء الاتفاق الذي جرى توقيعه عام ٢٠١٥، والمعروف رسمياً باسم خطة العمل الشاملة المشتركة.

ورغم مضي نحو عام ونصف من المحادثات التي بدأت في فيينا، يبدو أن توقيع إحياء الاتفاق ليس وشيكاً، قبيل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

البيت الأبيض

وفي سياق المواقف من هذا الاتفاق، قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بيير في ردها على الصحافيين مساء الجمعة بأنه « ينبغي ألا يكون هناك أي ربط بين معاودة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والتحقيقات المتعلقة بالتزامات إيران القانونية بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي»، يُعدّ إشارة إلى رفض طلب إيران بإغلاق ملف تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آثار اليورانيوم التي عُثر عليها في ثلاثة مواقع إيرانية غير معلنة.

الأمن القومي

من جهته جون كيربي، منسق الاتصالات الستراتيجية لدى مجلس الأمن القومي الأمريكي، كان قد أكد على أن بايدن «كان واضحاً للغاية في سعيه إلى حل قضية الاتفاق النووي بالطرق الدبلوماسية»، لكنه أوضح أيضاً أنه «لن يُسمح لإيران بامتلاك القدرة على صنع أسلحة نووية». وأكد في تصريحات لقناة «العربية» أنه بصرف النظر عما يحصل في ملف المفاوضات النووية، فإن الإدارة الأمريكية عازمة على صد النشاطات الإيرانية الخبيثة في كل أنحاء الشرق الأوسط، وإذ أشار إلى الضربات الأخيرة في سوريا، قال: «علينا التأكد من أنه مع وجود اتفاق أو من دونه، يمكننا الرد على الأعمال الإيرانية العدائية». ورأى أنه «لا توجد مشكلة في الشرق الأوسط يسهل حلها مع إيران مسلحة نووياً». وكذلك قال مسؤول أمريكي رفيع لموقع «بوليتيكو»: «ندرس رد إيران، لكن خلاصة القول هي أنه ليس مشجعاً على الإطلاق»، مضيفاً أنه «بناء على ردهم، يبدو أننا نتراجع إلى الوراء». ولم يخُض في أي تفاصيل حول ما اقترحه الإيرانيون.

ووافق دبلوماسي أوروبي على هذا التقييم السلبي، بقوله إن الرد الإيراني بدا «سلبياً وغير معقول». وأفاد شخص آخر مطلع على الوضع، بأن الرد الإيراني ببساطة «لا يبدو جيداً على الإطلاق».

ومن غير الواضح إلى أي مدى ستكون الأطراف المختلفة المعنية على استعداد لمواصلة التفاوض، رغم عدم ترجيح استبعاد الدبلوماسية بشكل دائم من قبل إيران أو الولايات المتحدة. ولم يرد المسؤولون

الأمريكيون على أسئلة حول ما إذا كانت واشنطن مستعدة للانسحاب من المحادثات في ضوء الرد الإيراني الأخير.

وفي وقت سابق من هذا الصيف، قدم المسؤولون الأوروبيون ما وصفوه بـ«النص النهائي» لخريطة طريق لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة. لكن إيران أثارت مخاوف في شأن عناصر منها، لا سيما فيما يتعلق بالضمانات الاقتصادية.

وتعد سياسات المحادثات النووية حساسة في الولايات المتحدة. ففي وقت سابق الخميس، وجهت مجموعة تضم ٥٠ عضواً في الكونغرس من الحزبين الديمقراطي والجمهوري رسالة إلى الرئيس جو بايدن تعبر عن مخاوفهم في شأن جوانب المفاوضات. ولكن مع اقتراب موعد الانتخابات النصفية للكونغرس، قد يرغب كثير من الديمقراطيين في تجنب مناقشة إيران في الأسابيع السابقة مباشرة.

الدور الإسرائيلي

وفي إسرائيل، قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست رام بن باراك لإذاعة إسرائيلية، إنه «يجب أن نصوغ صفقة أفضل بكثير بعصا أطول بكثير. وهذا ما لا نراه»، في إشارة إلى اعتقاده أنه يمكن التوصل إلى اتفاق نووي أفضل مع إيران. وأضاف: «يجب أن نحصل على إجابات صادقة وحقيقية حول ما فعلوه» في المواقع المشتبه فيها. وقال إن «ما تريده إسرائيل هو شيء أفضل بدلاً من هذه الصفقة. والشيء الأفضل يعني إخبار الإيرانيين، استمعوا: لن يكون لديكم برنامج نووي».

التوتر البحري

وكان التلفزيون الرسمي الإيراني قد أعلن أن البحرية الإيرانية احتجزت سفينتَي درون عسكريتين أمريكيتَين في البحر الأحمر لفترة وجيزة. وأضاف أن «المدمّرة جماران (...) واجهت الخميس عدة سفن أبحاث درون تابعة للجيش الأمريكي في الطريق البحري الدولي فيما كانت (جماران) تقوم بمهمة لمكافحة الإرهاب في البحر الأحمر»، مضيفاً أنه «بعد تحذيره مدمّرة أمريكية مرتين، احتجز السفينتين المشغّلتين عن بُعد لمنع احتمال حصول حوادث».

وأكد أنه «ما إن تمّ تأمين مرور الملاحة البحرية، أفرج الأسطول (الإيراني) عن السفينتين». وبث مقطع فيديو يُظهر جنوداً إيرانيين يعيدون السفينتين الأمريكيتين اللتين بدتا أنهما من طراز «سيلدرون إكسبلورر»، إلى البحر.

وفي حادثة مماثلة، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، الثلاثاء، أن سفينة إيرانية احتجزت سفينة درون عسكرية أمريكية في الخليج. لكنها عادت وأفرجت عنها بعد إرسال سفينة دورية ومروحية للبحرية الأمريكية إلى المنطقة.

*وكالة فرانس بريس

طهران:منطقنا لم يتغير.. الكرة في ملعب أمريكا

*وكالة الانباء الايرانية

في الوقت الذي يلجأ مسؤولون غربيون الى خلق الذرائع بشان الرد الإيراني الأخير حول مسودة نص الاتفاق المحتمل ويصرون على استمرار لعبة القاء اللوم على ايران، فان منطق إيران في التوصل إلى اتفاق نهائي مازال قائم على ان الولايات المتحدة الامريكية والأطراف الأوروبية هي المسؤولة عن الاوضاع الراهنة وان الكرة في ملعب الجانب الاخر.

واعتبرت الجمهورية الإسلامية الايرانية منذ بداية المفاوضات، أن شرط التوصل إلى الاتفاق النهائي هو إلغاء العقوبات بشكل كامل حيث تضمن المصالح الاقتصادية للشعب الايراني وتضع حدا للمزاعم السياسية بشأن قضايا الضمانات.

ايران تضمن مصالح ابناء الشعب

وفي هذا المجال، صرح رئيس الجمهورية آية الله ابراهيم رئيسي لوسائل الإعلام المحلية والأجنبية الاثنين الماضي: إن الهدف من المفاوضات هو الغاء العقوبات ملفتا من تخلوا عن التزاماتهم يجب أن يعودوا اليها ونحن نركز في هذه المفاوضات على الغاء العقوبات.

وأضاف أن الجمهورية الإسلامية الايرانية تؤكد على التحقق وضمانات لبناء الثقة في المفاوضات. وأوضح : هذا يمثل العنصر الاساس في المفاوضات ولا يمكن التجاهل عنه ونتحدث في الوقت نفسه عن اتفاق. يجب أن يكون الاتفاق مصحوبًا بحل قضايا الضمانات والنقاط التي تتبعها إيران كستراتيجية ونحن لم ولن نفشل في ضمان مصالح الشعب الإيراني.

وحدد آية الله رئيسي أربعة شروط كمكونات رئيسية للاتفاق؛ الاول: ضمانات مطمئنة. الثاني: تحقق موضوعي وعملي لرفع العقوبات. الثالث رفع العقوبات بشكل هادف ومستدام والرابع هو إغلاق ملف المطالبات السياسية المتعلقة بالضمانات.

على هذا الأساس عرضت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الخميس الماضي، على المنسق الأوروبي للمفاوضات إنريكي مورا وجهات نظرها لحسم الموضوعات المتبقية وقال المتحدث باسم الخارجية ناصر كنعاني في هذا الخصوص بعد تلقي الرد الأمريكي، قام فريق الخبراء للجمهورية الإسلامية الايرانية بفحصه بعناية وتم تجميع ردود إيران وتسليمها إلى المنسق بعد التقييم على مستويات مختلفة. وقال كنعاني: إن النص المرسل له نهج بناء يهدف الى حسم المفاوضات.

بعد ساعات من الرد الايراني، وصفت الولايات المتحدة، في إجراء متسرع ومحاولة منها الى رمي الكرة في ملعب إيران، الإجابات التي قدمتها طهران بأنها غير بناءة وأصدر نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيدانت باتيل بيانًا رسميًا زعم فيه: «نحن ندرس ونفحص تعليقات إيران وسنرد من خلال الاتحاد الأوروبي، لكن للأسف رد إيران لم يكن بناءً.

وفي وقت سابق، قال مسؤول كبير في إدارة بايدن، لبعض المراسلين الأمريكيين: «نحن نحقق في رد إيران، لكن الإجابات ليست واعدة». في الوقت نفسه، قامت وسائل الإعلام الغربية والعناصر التابعة للكيان الصهيوني بوضع الكلمات المفتاحية المتعلقة بـ «مفاوضات فيينا» و «خطة العمل المشترك الشاملة « في شبكات افتراضية ومن خلال نشر تقارير أحادية الجانب وأطلقوا موجة سلبية ضد رد إيران.

كيف وصفت الادارة الامريكية مقترحات طهران؟

وزعمت صحيفه واشنطن بوست الامريكية الخميس الماضي بتراجع الخطوات المتعلقة بإحياء الاتفاق النووي الإيراني حيث اعلنت إدارة بايدن إن مقترحات طهران الأخيرة لم تكن «بناءة».

والقى مراسل وول ستريت جورنال في أوروبا «لورانس نورمان "، في تغريدة له الجمعة الماضية، الكرة في ملعب إيران للتأخير في التوصل إلى الاتفاق النهائي وكتب ان الإجابات التي قدمتها إيران قضت على حسم المفاوضات في الاسبوع القادم.

في حين أن طلب إيران بالغاء العقوبات بشكل فعال وحسم مطالبات الضمانات كمتطلبات لتشكيل اتفاق موثوق ومستقر قد وصف من قبل الطرف الاخر بأنه معقول ومنطقي.

ووصف مفوض السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي «جوزيف بوريل»، على هامش ندوة في إسبانيا في ٢٢ آب/ أغسطس، تعليقات إيران على مسودة الاتفاقية التي أعدها الشهر الماضي وقدمها إلى الأطراف المعنية بالمفاوضات

بأنها معقولة ومنطقية.

وهذه التصريحات من الشخص الذي أعد المسودة الأولية للاتفاق مهمة للغاية لسببين:

ألاول: على عكس إبداعات وسائل الإعلام، لا يزال أمام المسودة المقترحة مجال للتحسين، وقد أدى رد إيران المنطقي إلى تحسينها. بعبارة أخرى، كان الإنذار الذي وجهته القوى الأوروبية لقبول إيران غير المشروط للنص عملاً غير عقلاني ولا أساس له.

التاخير في التوصل إلى اتفاق نهائي يعود إلى مشاكل أمريكا الداخلية

الثاني: عندما وصف معدّ النص المبدئي التعديل الذي اقترحته إيران بأنه منطقي لا يمكن لأحد أن يدعي أن إيران تختلق الأعذار وتحاول تضييع الوقت. ونعلم اليوم أن روسيا والصين والاتحاد الأوروبي على الأقل يعتبرون رسميًا مقترحات إيران أمرًا معقولاً.

لذلك، فإن رد أمريكا على إيران يعزز هذا الاحتمال بان التاخير في التوصل إلى اتفاق نهائي يعود إلى مشاكل أمريكا الداخلية وضعف صنع القرار في إدارة بايدن.

وعشية انتخابات التجديد النصفي للكونجرس والتي يبدوان فوز الحزب المنافس فيها بات محسوما، يبدو ان الرئيس الامريكي لا يرغب في الاستثمار في موضوع التوصل الى الاتفاق وهو تعرض في الأيام الأخيرة لضغوط شديدة من الكونجرس لعدم ضم واشنطن إلى الاتفاق النووي الإيراني.

وعبرت العشرات من نواب الديمقراطيين والجمهوريين الأمريكيين أمس في رسالة إلى الرئيس الامريكي عن قلقهم تجاه التوصل الى اتفاق محتمل مع إيران والغاء العقوبات المفروضة عليها وطالبوا منه التشاور مع الهيئة التشريعية قبل العودة إلى الاتفاق.

وكرر هولاء النواب في رسالتهم هذه، الاتهامات التي لا أساس لها ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية وزعموا أنهم قلقون بشأن بعض البنود التي قد يتم الحاقها في النص النهائي للاتفاق وخاطبوا بايدن «اننا نطلب منك التشاور مع الكونغرس قبل تقديم النص الكامل للاتفاق.

وسبق أن وقع ٣٠ نائبا من الديمقراطيين الأمريكيين مسودة رسالة موجهة إلى رئيس الولايات المتحدة جو بايدن، أعربوا فيها عن قلقهم من احتمال عودة إدارته للاتفاق النووي، وعارضوا أي رفع أو تخفيض للعقوبات المفروضة على إيران.

ويرى مراقبون أن هذه التطورات، إلى جانب ضغوط الكيان الصهيوني عطلت عملية التوصل إلى الاتفاق النهائي، وأن ادارة بايدن رغم انها تبدي رغبتها في العودة إلى خطة العمل المشترك الشاملة، ليست لديها الإرادة اللازمة لتنأى بنفسها عن سياسات الحكومة السابقة.

وكتب الخبير الايراني للشؤون الدولية «محمد مرندي»، في تغريدة له على تويتر: ردت إيران كما وعدت؛ حان الوقت لفريق بايدن اتخاذ قرار جاد. مضيفا، بالنسبة لأمريكا فإن «البناء» يعني قبول شروط إيران، وبالنسبة لإيران «البناء» يعني التوصل إلى اتفاق متوازن وموثوق. إذا اتخذت أمريكا القرار الصحيح، فان التوصل الى الاتفاق سيحقق بسرعة.

أزمات المعيشة تهدد باضطرابات في الشرق الأوسط وزيادة في القمع

ميدل ايست آي/الترجمة المرصد

بواسطة إليس جيفوري:قال تقرير تحليلي صدر في ١ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢، إن الارتفاع «غير المسبوق» في أسعار الغذاء، تزامناً مع أزمة المناخ؛ هيّأ الأجواء المثالية لوقوع اضطرابات مدنية في أكثر من ١٠٠ دولة، حسبما نقله موقع Middle East Eye البريطاني.

ويحذر التقرير، الذي أصدرته شركة تحليل المخاطر Verisk Maplecroft من ازديـاد حجم الاضطرابات السياسية خلال الأشهر الـ١٢ المقبلة، إذ تعاني أكثر من ٨٠٪ من بلدان العالم من ارتفاع حجم التضخم عن ٦٪، واحتمال استخدام تدابير قمعية لإخماد المعارضة وهذا نص التقرير:

أدى الارتفاع غير المسبوق في تكاليف الغذاء والطاقة التي تفاقمت بسبب أزمة المناخ إلى عاصفة مثالية للاضطرابات المدنية في أكثر من ١٠٠ دولة ، وفقًا لتحليل صدر حديثًا .

أدى الغضب الشعبي من أزمات غلاء المعيشة إلى الإطاحة بالحكومة السريلانكية واحتجاجات في الأرجنتين وتزايد السخط في أوروبا.

ويحذر التقرير ، الذي أصدرته شركة تحليل المخاطر Verisk Maplecroft ، من أن الاضطرابات السياسية في الأشهر الـ ١٢ المقبلة من المقرر أن تزداد ، حيث يعاني أكثر من ٨٠ في المائة من البلدان من تضخم أعلى من ستة في المائة ، ومن المرجح أن يتم استخدام تدابير قمعية لقمع المعارضة.

تتعرض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص لهذه التهديدات المتزايدة ، حيث تأتي ثلاثة من أكبر ١٠ دول معرضة للخطر من المنطقة.

«في جميع أنحاء المنطقة ، سيدرك القادة السياسيون تمامًا أن هذا الارتفاع لعب دورًا مهمًا في موجة الانتفاضات خلال الربيع العربي»

كانت مصر ولبنان وتونس بالفعل في خضم أزمة اقتصادية وسياسية قبل الصدمة الأخيرة ، التي نتجت عن الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير من هذا العام.

وقال توربيورن سولتفيدت ، المحلل الرئيسي في Verisk Maplecroft: «ارتفعت أسعار المواد الغذائية العالمية بشكل كبير فوق الذروة السابقة في ديسمبر ٢٠١٠».

«في جميع أنحاء منطقة الشرق الاوسط ، سيكون القادة السياسيون مدركين تمامًا أن هذا الارتفاع لعب دورًا مهمًا في تأجيج موجة الانتفاضات في جميع أنحاء المنطقة خلال الربيع العربي «.

أدت مجموعة من حزم التحفيز الوبائي واضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن سياسة الصين لعدم التسامح مع Covid-١٩ إلى زيادة الألم الذي يواجهه المواطنون في جميع أنحاء الشرق الأوسط مع ارتفاع التضخم.

على عكس الاقتصادات ذات الدخل المرتفع ، حيث خففت الحكومات بعض الآلام لمواطنيها ، فمن المرجح أن تتحمل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل العبء الأكبر.

لكن سولتفيدت قال لموقع Middle East Eye ، إن منطقة الشرق الأوسط لا تتأثر بالتساوي ، مقسمة المنطقة إلى ثلاث فئات للمخاطر.

> **تركت أسعار الطاقة المرتفعة دول الشرق الأوسط تكافح**

وقال: «في الطرف الأكثر هشاشة من الطيف ، يقع لبنان وتركيا وإيران بالفعل في منطقة تضخم مفرط» ، مضيفًا أن «الأردن وتونس والجزائر ومصر والعراق والمغرب تقع في فئة متوسطة ، حيث ترتفع معدلات البطالة و يزيد التضخم من مخاطر حدوث اضطرابات مدنية أكبر.

وقال سولتفيدت: «دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل فقط هي التي تبدو مجهزة بشكل جيد لتخفيف الضغط الاجتماعي والاقتصادي المتزايد».

كانت أسعار الطاقة القياسية نعمة لدول مجلس التعاون الخليجي ، التي تعتمد على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل.

بينما تتمتع إسرائيل باقتصاد أكثر تنوعًا ، فقد استفادت أيضًا من ارتفاع أسعار الطاقة ، مع زيادة صادرات الغاز إلى أوروبا بشكل كبير.

قال سولتفيدت لموقع Middle East Eye: «بالنسبة

للحكومات التي لا تستطيع الخروج من الأزمة ، فإن القمع بالقوة سيكون الرد الرئيسي على الاضطرابات المتزايدة».

هذه هي الحساسية حول مناقشة الحالة الاقتصادية للمنطقة ، حيث عندما كتب صحفي مصري بارز عن « الأسباب الأربعة عشر « لفشل الحكومات الاستبدادية في الدول العربية ، أثار رد فعل غاضب من القاهرة.

ومع ذلك ، يحذر سولتفيدت من أن استخدام القوة لقمع الاحتجاجات المتصاعدة «يهدد بتفاقم أزمة شرعية قائمة».

وقال إن «الموضوع المشترك في العديد من البلدان في جميع أنحاء المنطقة هو أنه لا يوجد الآن سوى عدد قليل جدًا من الآليات الفعالة لتوجيه السخط الشعبي في وقت يتزايد فيه الاستياء من الوضع الاقتصادي والسياسي الراهن».

تكرار الربيع العربي

خلال موجة الاحتجاجات التي عُرِفت بالربيع العربي ، كانت صرخة الملايين هي «الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية».

وقال هاميش كينير ، محلل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة Verisk Maplecroft ، بعد أكثر من عقد من الزمان ، لا تزال هذه الدول عرضة للاضطرابات الاجتماعية واسعة النطاق.

وقال كينير لموقع Middle East Eye إن تونس ومصر والمغرب ولبنان تعتمد على واردات الغذاء والوقود ، «مما يعني أن كلا البلدين معرضان لارتفاع الأسعار الدولية».

وقال كينير إن دعم الطاقة والغذاء في هذه البلدان «يعني أن هذا يمثل استنزافاً مالياً أكثر مما كان عليه في الماضي».

وحذر من أن تونس ، التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها بؤرة الربيع العربي ، «أكثر عرضة لمخاطر الاضطرابات المدنية».

بعد التصويت في استفتاء على الدستور التونسي الجديد في يوليو / تموز ، والذي عانى من قلة الإقبال ومقاطعة جماعات المعارضة ، عزز الرئيس قيس سعيد حكم الرجل الواحد ، مما أدى إلى تراجع التجربة الديمقراطية في البلاد.

وقال كينير: «الفوضى السياسية [في تونس] تعرقل الجهود المبذولة لتأمين المساعدة الاقتصادية من المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ، على الرغم من أن أي صفقة مع صندوق النقد الدولي من المرجح أن تتضمن إجراءات تقشفية تثير المزيد من الاضطرابات المدنية».

> **من المرجح أن يؤدي استمرار ارتفاع الأسعار في المنطقة إلى زيادة الاضطرابات السياسية**

وقال كينير ، على الرغم من كونها ، نسبيًا ، أكثر استقرارًا من الناحية السياسية ، إلا أن مصر تعاني من مشاكل اقتصادية مماثلة.

يمكن للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أيضًا «حشد الدعم المالي الخارجي بشكل أسرع ، لا سيما من الدول الغنية بالنفط في الخليج الصديقة».

بينما من المرجح أن يؤدي استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة في جميع أنحاء المنطقة إلى زيادة فرصة الاضطرابات السياسية ، «إلا أن عدم الاستقرار على نطاق الربيع العربي غير محتمل ، حيث أن معظم الحكومات تشعر بالارتياح في استخدام التدابير القمعية لمنع الاضطرابات المدنية من النمو. إلى أبعاد لا يمكن السيطرة عليها «، قال كينير.

يوشكا فيشر:

نهـــــاية الاســـتقرار

يعاني العالم من التقاء غير عادي للأزمات، بما في ذلك الحرب العدوانية الروسية في أوروبا، ووباء كوفيد-١٩ المستمر، والاضطرابات الشاملة التي تعيشها التجارة وسلسلة التوريد، والتضخم، وانعدام الأمن الغذائي، وجميع الأعراض الظاهرة لتغير المناخ. وعلى الرغم من أن النظام العالمي الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية أبعد ما يكون عن الكمال، إلا أنه وفر على الأقل الاستقرار وفرصًا كبيرة للتعاون الدولي. ولكن هذا النظام بدأ ينهار الآن.

لقد شنت روسيا، وهي قوة نووية عظمى، هجوما ضد جارتها دون سبب وجيه، حيث قتلت دون تمييز من تسميهم «إخوانها» و«أخواتها». فعلى مدار ستة أشهر حتى الآن، شن الكرملين حملة غزو دموية تليق أكثر بأربعينيات القرن الماضي وليس بعشرينيات القرن العشرين.

ولا تقتصر الحرب على أوروبا الشرقية وحدها. إذ يلوح شبح الحرب والصراع حول مضيق تايوان بين القوتين العظميين اللتين ظهرتا في القرن الحادي والعشرين. فالصين تعمل على تصعيد تهديدها العسكري ضد تايوان، مما يزيد من خطر المواجهة المسلحة المباشرة مع الولايات المتحدة. كما لا يمكننا أن ننسى إيران، التي كانت تتابع برنامجها النووي بجدية منذ أن سحب

> معظم الدول كانت ولازالت غير مستعدة للخوض في تجربة كهذه

الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام ٢٠١٨.

إن وجود إيران مسلحة نوويًا من شأنه أن يشعل فتيلة حرب دائمة جديدة في منطقة مشحونة بالفعل بالتوترات والتقلبات الجيوسياسية.

وتشكل أوروبا الشرقية ومضيق تايوان والشرق الأوسط معًا ثالوثًا من الأزمات الشديدة الخطورة التي تفكك النظام العالمي الذي ظهر بعد الحرب الباردة، وتدمر مبادئه الأساسية المتمثلة في اللاعنف والتعاون الدولي والعولمة الاقتصادية.

ويعاني المستفيدون الأساسيون من هذا النظام- شرق آسيا، والاقتصادات الغربية المتقدمة مثل ألمانيا- بالفعل من آثار هذا الدمار الشامل. وتقدم سلاسل التوريد المتشابكة، وانهيار التجارة، وارتفاع التضخم دليلا على واقع اقتصادي جديد.

عندما أنهى انهيار الاتحاد السوفيتي الحرب الباردة والمواجهات الصفرية بين الكتل الجيوسياسية المتنافسة، كان الغرب قادرًا على الاستفادة من انتصاره لأنه بدا أن لديه نموذجًا بديلاً جذابًا ليقدمه.

وكانت رسالته إلى الاقتصادات ما بعد الشيوعية وغيرها من الاقتصادات النامية والناشئة تقول: «فقط اتبع نموذجنا، سوف يوفر اقتصاد السوق والديمقراطية الحداثة والازدهار والاستقرار».

ومع ذلك، لم ينجح هذا النموذج خارج الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية وشرق آسيا كما وعدت بذلك الدول الغربية. إذ حدثت أكبر قصص النجاح الاقتصادي في أماكن مثل الصين وسنغافورة اللتين اعتمدتا بعض إصلاحات السوق بدون ديمقراطية. وعندما اندلعت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة، وانتشرت بسرعة إلى بقية العالم، أصبح الكثيرون يشُكُّون في تفوق النموذج الغربي.

إن السؤال المطروح الآن هو ما إذا كانت الخصومات الجديدة بين القوى العظمى ستتطور إلى مواجهة منهجية ذات نطاق أوسع بين الأنظمة الديمقراطية (الولايات المتحدة وأوروبا)، والانظمة الاستبدادية (الصين وروسيا). هل الحرب الباردة الثانية على الأبواب؟

هناك الكثير من الأدلة التي تشير إلى ذلك. فالوضع اليوم أصبح أصعب وأكثر تعقيدًا مما كان عليه في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، عندما بدأت الحرب الباردة الأولى. ويجب أن تضاف الآثار الحادة المتزايدة لتغير المناخ إلى الخطر القديم الجديد المتمثل في الصراع العنيف (في أوروبا، أو شرق آسيا، أو الشرق الأوسط). وكما أظهرت موجات الحر غير المسبوقة التي اندلعت صيف هذا العام في كل من الصين وأوروبا، فإن

> لقد كنا على علم منذ وقت طويل أن هذه المشاكل كانت آتية ولكننا لم نفعل شيئا

أزمة المناخ ستؤدي إلى تضخيم الأزمات الجيوسياسية والاقتصادية الجديدة.

إذ لم يعد بإمكان البشرية تحمل تجاهل أو تأجيل الاستثمارات في التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته، الأمر الذي سيتطلب إعادة تشكيل المجتمعات الصناعية في العالم على نحو كامل.

لقد حُسمت الحرب الباردة الأولى في نهاية المطاف بسباق نحو التسلح النووي وتفوق النظام الاقتصادي الغربي. وسيحدَّد هذا التفوق من خلال القدرة على بناء نظام عالمي أكثر إنصافًا وعلى حل أزمة المناخ.

ولكي تفوز الديمقراطيات الغربية، يتعين عليها أن تقدم شيئًا يفيد الجميع حقًا. ورغم أن التسلح العسكري سيحافظ على دوره المهم في ردع الخصوم المحتملين، ستُتخذ القرارات الرئيسية في مجالات أخرى.

إن أهم شيء يجب أخذه في الاعتبار بشأن أزمة المناخ ليست سمة أساسية للتقدم التاريخي للمجتمعات البشرية.

إذ في حين أن معظم الأزمات تحدث داخل النظام القائم وتؤدي في النهاية إلى العودة إلى الحياة الطبيعية، أصبحنا نواجه الآن أزمة في النظام نفسه. شئنا أم أبينا، فإن الواقع الجديد يعلن عن نفسه ويظهر أنه لن تكون هناك عودة إلى الوضع السابق. لقد حال تدمير البشرية للبيئة وتغيير المناخ دون أي استمرار للنماذج الحالية.

ومن المؤكد أن العدوان الروسي يهدد النظام. ولكنه خطر مألوف نعرف كيف نتعامل معه. لكن الأمر يختلف بالنسبة لارتفاع درجات الحرارة، وجفاف مجاري الأنهار، والمناظر الطبيعية الجافة، وانخفاض غلات المحاصيل، والنقص الحاد في الطاقة، واضطراب الإنتاج الصناعي.

لقد كنا على علم منذ وقت طويل أن هذه المشاكل كانت آتية. ولكننا لم نفعل شيئًا إزاء ذلك، لأن الاستجابة الفعالة حقًا ستتطلب تحولا تاريخيا، وإصلاحًا منهجيًا لسياساتنا واقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

إن معظم الدول كانت ولازالت غير مستعدة للخوض في تجربة كهذه. ولكن يجب على المرء أن يطرح هذا السؤال: عندما تصبح عواقب أزمة المناخ أكثر وضوحًا إلى درجة تشعرك بالألم، هل سيكون لدينا ما يكفي من الوقت لنغير سلوكنا؟ أم أن المناخ قد تجاوز بالفعل نقاط تحول لا رجعة فيها، مما يؤذن بعصر حَرّ جديد يجعل الحياة أسوأ للجميع تقريبًا؟

* يوشكا فيشر، وزير خارجية ألمانيا ونائب المستشار من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥، كان زعيمًا لحزب الخضر الألماني لما يقرب من ٢٠ عامًا.

*بروجيكت سنديكيت

أحمد نظيف:

الشعبوية عارية عن كل بديل اقتصادي

يبدو أن تدهور مستوى معيشة السكان الآخذ في الانحدار في تونس، هو العامل الوحيد الذي يمكن أن يقوّض النهج الشعبوي الذي يسلكه الرئيس قيس سعيد منذ أكثر من عام. وهو الذي أثبت خلال هذا العام أنه لا يملك أي بديل اقتصادي حقيقي يغير به منوال التنمية المشوّه ويجسر عبره قليلاً من الهوة الطبقية، ويوقف تدهور أوضاع الطبقة الوسطى التي دعمته في صعوده إلى الرئاسة (٢٠١٩) وفي التمكن من السلطة منفرداً (٢٠٢١).

بديل الرئيس الوحيد حتى اليوم هو إعادة إنتاج نهج المديونية الخارجية التي سلكتها الائتلافات الحزبية التي حكمت خلال العشرية الماضية، والتي أنتجت كل الظروف المواتية لصعود سعيد ومنظومته الشعبوية، مع استثناءات قدمها الرئيس نفسه لم تخرج عن السردية الشعبوية كمشروع قانون «الشركات الأهلية» وقانون «الصلح مع رجال الأعمال الفاسدين». ولم تقدم هذه القوانين ثماراً حتى الآن، وذلك نابع من رؤية الرئيس القانونية الضيقة التي تعتبر مجرد تغيير القوانين حلاً للمشكلات في الواقع الموضوعي.

واستناداً إلى تحليل مايكل لوي المادي للشعبوية بوصفها حركة سياسية لها قاعدة شعبية واسعة من الطبقة المتوسطة، تحت قيادة بورجوازية صغيرة وقيادة كاريزمية للزعيم تدّعي أنها صوت الشعب في مواجهة النخب الفاسدة، فإن هذه الحركة بمجرد أن تصل إلى السلطة، تتبع سياسة بونابرتية يفترض أنها فوق الطبقات، ولكنها في التحليل النهائي ستكون في خدمة مصالح الطبقة المهينة، كونها توصد الباب أمام أي تغيير وتحافظ على الوضع الراهن لاختلال التوازن الاجتماعي «الستاتيكو» من خلال تأميم الصراع الاجتماعي والمبادرة السياسية.

في المقابل، تبدو حقائق الواقع أشد ألماً وخطورة لعموم الطبقات الاجتماعية، لا سيما الشعبية والمتوسطة، حيث ارتفاع نسب التضخم وشلل قوى الإنتاج المحلي وارتفاع أسعار الغذاء.

وهي صورة مكررة في دول عالمثالثية كثيرة تعاني المشكلات الهيكلية نفسها التي يعانيها الاقتصاد التونسي. وقد أضاف الغزو الروسي لأوكرانيا إلى ذلك، لكنه بعيد كل البعد من كونه العامل الوحيد المفسر للوضع. في نيسان (أبريل) الماضي، دق صندوق النقد الدولي ناقوس الخطر بإعلانه عن «كوكتيل متفجر» يخلط بين النمو الضعيف والتضخم، وهو ما يعيد إحياء مصطلح «التضخم المصحوب بالركود» الذي استخدم في وصف أوضاع السبعينات من القرن الماضي.

ثم خفض صندوق النقد الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى ٣٫٦٪ هذا العام (مقارنة بـ٤٫٤٪ في توقعاته في بداية العام و٤٫٩٪ في الخريف الماضي). ولكن منذ ذلك الحين، تدهور الوضع: في منتصف تموز (يوليو) أعلن الصندوق أنه سيعدل هذه التوقعات، نحو نمو أقل وتضخم أعلى.

وينطبق الأمر نفسه على الاتحاد الأوروبي، حيث تتوقع المفوضية الأوروبية في بروكسل نمواً بنسبة ٢٫٧٪ فقط في عام ٢٠٢٢ ونمواً بنسبة ١٫٥٪ فقط مقابل ٢٫٣٪ كان متوقعاً في أيار (مايو)، وبعد ذلك تم تعديلها نزولاً.

وقد تعمق الأزمة الاقتصادية الأوروبية الحادة مشكلات تونس بوصفها الشريك الاقتصادي والتجاري الأول توريداً وتصديراً، وذلك في ظل الانخفاض الحالي لليورو مقابل الدولار، ما يزيد من سعر المنتجات المستوردة (وبالتالي يغذي التضخم) ويفضل الصادرات في منطقة اليورو (ينخفض سعرها بالدولار). ولعل ارتباط الاقتصاد التونسي بالاقتصاديات الأوروبية سيشكل ثقلاً آخر على إدارة قيس سعيد.

هذا الاضطراب الرأسمالي السائد يخاطر، بالإضافة إلى الحرب، بدفع العالم إلى أزمة اقتصادية جديدة والتي، كالعادة، سوف يتحمل آثارها ووزرها «من هم تحت» قبل كل شيء. في غضون ثلاثة أشهر فقط، تم دفع نحو ٧١ مليون شخص إضافي حول العالم إلى براثن الفقر، وفقاً لتقرير صدر أخيراً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أدت الاضطرابات الاقتصادية التي عززتها الحرب في أوكرانيا إلى زيادة أخرى في أسعار الطاقة والغذاء التي ارتفعت بالفعل بعد العام الأول من الوباء.

خلال الاثني عشر شهراً الماضية، ارتفع سعر القمح بنسبة ٦٤٪. وأدت أزمة كوفيد إلى زيادة الديون العامة للبلدان الناشئة من ٥٢٪ في المتوسط بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩ إلى ٦٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١. وفي مذكرة قُدمت إلى مجموعة العشرين، حذر صندوق النقد الدولي من أن هذا التضخم يمكن أن يؤدي إلى «إشعال التوترات الاجتماعية» داخل البلدان المتضررة. وقد تكون سريلانكا -حيث تمت إطاحة الرئيس من قبل حركة شعبية- والإكوادور ـ حيث شهدت عشرة أيام من أعمال الشغب، وسط مطالب السكان بخفض سعر الوقود ـ علامات تحذير.

> **هذا الاضطراب الرأسمالي السائد يخاطر بدفع العالم إلى أزمة اقتصادية جديدة**

يبدو أن تونس ستنجح أخيراً في كسب رضا صندوق النقد الدولي من خلال الحصول على قرض جديد لترقيع عجز الموازنة العامة، تحت ضغوط تخشاها القوى الغربية من انهيار للوضع في البلاد، وما يمكن أن يخلفه من مشكلات تتعلق بالهجرة والأمن. وهذه خطوة يمكن أن يكسب بها النظام وقتاً ثميناً في تهدئة غضب الطبقات الشعبية، لكنه لن ينجح على المدى الطويل في إدامة هذا الهدوء، في ظل عدم كفاءة الحكومة ولا الطبقة الحاكمة في إدارة شؤون البلاد.

*شبكة النبأ المعلوماتية

المؤتمر الـ20 للحزب الشيوعي الصيني الحاكم.. تحديات ووجوه جديدة

بدأ العد التنازلي لموعد انعقاد أهم المؤتمرات الحزبية العامة في الصين، إذ سيتحدد مصير عدد من المسؤولين والاتجاهات السياسية لـ٥ سنوات مقبلة.

وأعلن المكتب السياسي في الحزب الشيوعي الحاكم في الصين، أن المؤتمر الوطني الـ٢٠ للحزب سينعقد في ١٦ أكتوبر المقبل، في وقت تمر فيه البلاد بتحديات صعبة داخليًا، وكذلك على المستوى الخارجي في ظل ازدياد التوترات مع الولايات المتحدة في محيط جزيرة تايوان.

المؤتمر العشرون

حسب ما كتبت الصحفية المختصة بالشأن الصيني، نكتار جان، في شبكة "سي إن إن"، اليوم ١ سبتمبر ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن يخرج هذا المؤتمر بتمديد سلطة الرئيس الصيني، شي جن بينج، لـ٥ سنوات إضافية، وفي حال انتخابه لولاية ثالثة سيكون بذلك قد خرج على الأعراف المعتادة في الصين منذ تولي الحزب الشيوعي الحكم فيها.

وألغى شي جن بينج، في عام ٢٠١٨، حدود الولاية الرئاسية، في ما يبدو أنه خطوة استباقية للولاية الثالثة بحسب جان، رغم أن الظرف الحالي في البلاد حرج بسبب عراقيل النمو والضغوط على الاقتصاد ونسب البطالة وضغوطات قضية تايوان.

ماذا على طاولة المؤتمر؟

حسب ما نشرته وكالة "رويترز" في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢، سيكشف المؤتمر عن الطاقم القيادي الجديد في الصين

> يبدأ المؤتمر أعماله ف في ظل ظروف تاريخية شائكة

وهيكل السلطة العليا فيها للسنوات الـ٥ المقبلة، وسوف يختار السكرتير العام للحزب ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، ومن المتوقع أن يختارهما شي خلال المؤتمر. أما الرئاسة فمن المتوقع أن يحوزها في المؤتمر السنوي للحزب في مارس ٢٠٢٣.

ومن المنتظر من المؤتمر تحديد مصير رئيس الوزراء الحالي، لي كه تشيانج، بعد قضائه المدة المسموح بها دستوريًّا في منصبه، لكنه لم يبلغ بعد سن التقاعد القانونية. ومن المتوقع أن تنتهي مدة خدمة عدد من المسؤولين لأنهم وصلوا إلى سن التقاعد القانونية. أما على الصعيد النسائي فسوف تغيب المرأة الوحيد، سن شون لان، عن المكتب السياسي للحزب لتجاوزها سن التقاعد ببلوغها ٧٢ عامًا.

هل يصبح شي «زعيم الشعب»؟

وفق صحيفة "ساوث تشاينا مورننج بوست" الصينية، في تقرير نشرته في ٢٧ يوليو ٢٠٢٢، أثار كبار المسؤولين في الصين تكهنات بأن الرئيس الصيني الحالي قد يحصل على لقب "زعيم الشعب" رسميًّا، بعد تداول هذا اللقب في عدة بيانات عامة. وقد أثار تداول اللقب قبيل المؤتمر القومي للحزب تكهنات بأنه قد يتحول إلى لقب رسمي.

وقال الأستاذ المساعد في كلية لي كوان يو للسياسة العامة في جامعة سنغافورة الوطنية، ألفريد وو، إن هذه البيانات العامة تهدف إلى تمهيد الطريق أمام مؤتمر الحزب المقبل، فسيصادق الحزب حينها على ولاية ثالثة لشي سكرتيرًا عامًا للحزب، وقد يحصل رسميًّا على لقب "زعيم الشعب".

إعادة ترتيب الاقتصاد الصيني

في تقرير نشرته في ٣١ أغسطس ٢٠٢٢، وصفت شبكة "بلومبرج" الاجتماع المقبل للحزب الشيوعي بأنه أكبر إعادة ترتيب في الصين منذ عقود، لأنه من المرجح أن يتنحى خلاله رئيس الوزراء، لي كه تشيانج، والقيصر الاقتصادي، ليو هي، ومحافظ البنك المركزي، يي جانج، ووزير المالية، ليو كون، من مناصبهم الحالية بحلول أوائل العام المقبل، بسبب سن التقاعد ومعايير تحديد المدة لكبار السن.

ويقول خبراء في الشأن الصيني، حسب "بلومبرج"، إن من المرجح أن يكون الجيل القادم من المسؤولين قد خدم سابقًا في مناصب اقتصادية عليا، ما يضمن استمرارية السياسة نفسها مع الجيل الجديد. ويمكن لبعض أعضاء الفريق الحالي أن يتولوا مناصب حكومية فخرية ويظلوا مستشارين مؤثرين وراء الكواليس.

*بلومبيرغ نيوز

باتريك لورنس*

بوتين والنظام العالمي الناشئ

الخطاب الذي ألقاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ١٦ آب (أغسطس) أمام شخصيات أجنبية رفيعة المستوى في مؤتمر موسكو للأمن الدولي، وهو حدَث سنوي استضافته روسيا على مدى العقد الماضي، يعبر عن فكرة جديدة عن عالمنا، تشكل نظرة عالمية حقيقية، وتترتب عليها تداعيات عظيمة.

قال بوتين: "الوضع في العالم يتغير بطريقة دينامية، والخطوط العريضة لنظام عالمي متعدد الأقطاب تتبلور. ثمة عدد متزايد من البلدان والشعوب يختارون طريقًا إلى التنمية الحرة والسيادية، استنادًا إلى هوياتهم وتقاليدهم وقيمهم المتميزة".

كانت حقيقة ظهور عالم متعدد الأقطاب واضحة للكثير من الناس منذ فترة طويلة -منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ على الأقل، عندما قام الألمان بتفكيك جدار برلين.

وكنت مقتنعًا منذ فترة طويلة بأنه في السنوات التي تلت انتصارات العام ١٩٤٥، كسرت عشرات الدول الآسيوية والأفريقية في "عصر الاستقلال" الروابط الاستعمارية.

وتطلعت معظم البشرية إلى بناء النظام العالمي نفسه الذي يصفه بوتين الآن وشرعت في بنائه. لكن الولايات المتحدة وحلفاءها قمعوا هذه التطلعات الرائعة مع بداية الحرب الباردة.

كان هذا من بين أهم سمات حقبة الحرب الباردة. عندما قسم الغرب مجتمع الأمم إلى كتل، كان تأثير ذلك هو إجبار غير الغربيين على الاختيار بين هذا الجانب أو

ذاك. وفي الحقيقة، تم فرض هوية على الأمم: كان بوسع الصحفيين الكتابة عن "سنغافورة الموالية للغرب" أو "سوهارتو، الحليف المتحمس لامريكا".

في جزء منها، كانت حركة عدم الانحياز، التي التأم شملها بالتدريج في الخمسينيات وأعلنت عن نفسها رسميًا في بلغراد أيام جوزيب بروس تيتو في العام ١٩٦١، حركة مقاومة ضد ثنائية الحرب الباردة. ولم ينطفئ الدافع الذي كان يحركها أبدًا -ما تزال حركة عدم الانحياز قائمة في واقع الأمر- لكن قسمة الشرق والغرب قامت بعملها الفظيع على مر السنين.

كان هذا الدافع بالتحديد هو الذي أعيد إحياؤه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩.

في ذلك العام، فُتحت النافذة التي تطل على عالم متعدد الأقطاب مرة أخرى. وكانت هذه النافذة بالضبط هي التي شرع الامريكيون في محاولة إغلاقها مرة أخرى خلال سنوات التسعينيات مدفوعين بالروح الانتصارية، مع إصرارهم على وجوب أن يتبع الاتحاد الروسي الجديد، إلى جانب بقية عالم ما بعد الحرب الباردة، مثال الامريكيين النيوليبرالي.

> **"التنمية لا يمكن أن تمضي قدما من دون النظر في مسألة المناخ ومستقبل البشرية"**

كتب جوزيف برودسكي، الشاعر الذي كان يعيش في نيويورك في ذلك الوقت، إلى صديقه فاتسلاف هافيل، أن الامريكيين كانوا يلعبون مرة أخرى لعبة رعاة البقر والهنود في محاولتهم لفرض روتين "مثلنا تمامًا" على الآخرين.

وقال برودسكي إنه كان على روسيا وبقية العالم أن يجدوا طريقهم إلى القيم العالمية التي أعلنتها امريكا، ولكن كان يجب أن يجدوا هذا الطريق بطريقتهم الخاصة، كل دولة بمفردها، وليس بتوجيه من رعاة البقر الذين يركبون الخيول العالية، ملوحين بالحبال ذات الأنشوطات.

الآن، تقف روسيا على الحافة الأمامية لهذه الحركة التاريخية؛ هذه الحركة طويلة الأمد. وأنا أصبح أكثر ثقة في أن روسيا، جنبًا إلى جنب مع زعماء آخرين غير غربيين -شي جين بينغ، نعم، ولكن ليس الرئيس الصيني وحده- سوف يدفعون العالم أخيرًا إلى نظام عالمي دائم تكون التعددية القطبية مبدأه الأساسي.

وأنا أقول هذا لأسباب عدة. إن تأكيد بوتين أن هذا النظام الجديد سيعتمد على "التنمية الحرة والسيادية القائمة على هوية الشعوب وتقاليدها وقيمها المتميزة" ليس سوى إعادة صياغة للقضية التي طرحها برودسكي ضد الموقف الامريكي بعد الحرب الباردة.

بالعودة أبعد إلى الوراء، ذكرتني ملاحظات بوتين بالإشارة المباشرة إلى المبادئ الخمسة التي اقترحها تشو إن لاي في منتصف الخمسينيات، والتي شكلت أساس المبادئ العشرة التي صاغتها حركة عدم الانحياز في بلغراد بعد نصف دزينة من السنين لاحقاً. هذه هي البئر التي أستمدُّ منها الثقة.

تابع بوتين في خطابه: "هذه العمليات الموضوعية تواجه معارضة من النخب العالمية الغربية، التي تثير الفوضى، وتؤجج الصراعات طويلة الأمد والجديدة، وتتبنى ما تسمى سياسة الاحتواء التي ترقى في الواقع إلى تخريب أي خيارات بديلة للتنمية السيادية.

وبذلك، فإنها تبذل هذه النخب كل ما في وسعها للحفاظ على الهيمنة والقوة التي تنزلق من يديها. إنها تحاول إبقاء البلدان والشعوب في قبضة ما هو في الأساس نظام استعماري جديد (نيو-كولنيالي)".

"النخب العالمية"، "نظام استعماري جديد". كان جمهور بوتين في المؤتمر يضم العديد من ممثلي المستعمرات السابقة من ذوي الهويات الصريحة كأعضاء في "العالم الثالث" أو "الجنوب العالمي"، الذين أراد

التواصل معهم مباشرة قدر استطاعته. وكانت هذه أقوى لغة استخدمها بوتين حول هذا الموضوع.

أن يكتب كاتب عمود مثلي عن النخب الغربية والنية التخريبية للولايات المتحدة وحلفائها عندما تصبح حقيقة النظام العالمي الجديد واضحة هو شيء؛ وأن يستخدم رئيس واحدة من أقوى دول العالم مثل هذه اللغة هو شيء آخر تماماً. وهو ما يؤكد اعتقادي بأن بوتين قد تجاوز منعطفاً في تفكيره.

سوف أحيل هذا الانعطاف إلى الوثيقة التي كان قد نشرها مع الرئيس الصيني، شي، في ٤ شباط (فبراير)، عشية دورة الألعاب الأولمبية الأخيرة في بكين، أي قبل ٢٠ يومًا من بدء روسيا تدخلها في أوكرانيا.

كان "البيان المشترك بشأن دخول العلاقات الدولية عصرًا جديدًا والتنمية المستدامة العالمية"، إعلاناً رائعاً لا يُصدق.

> **"يتعين على بوتين وشي وغيرهما أن يأخذوا زمام المبادرة في قيادة التفكير والسياسات"**

توقيت مهم

كان توقيت ذلك الإعلان مهماً. وكما كتبتُ في مناسبات عدة، فقد تخلت القيادة الصينية عن أي محاولة للعثور على الجدوى في علاقاتها مع الولايات المتحدة بعد لقائها الكارثي مع المسؤولين الامريكيين في أنكوراج قبل ١١ شهرًا.

ومِن كل ما حدث لاحقًا، من الواضح أن شي ووزراءه قرروا في ذلك الحين أن تسير الصين في طريقها الخاص وتتخلص من عناء محاولة تلطيف أمة تبقى قوية، ولكنها عالقة في الماضي.

بالطريقة التي أقرأ بها الأمور، أصدر بوتين الحكم نفسه تقريبًا بحلول ٤ شباط (فبراير). لم تسفر كل الجهود التي بذلتها روسيا للتحدث بشكل منطقي مع الولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي حول نظام أمني مستدام في أوروبا عن أكثر من عرقلة وهراء خطير.

يبدو أن بوتين وشي رسما خطا -أو قبِلا بالخط الذي رسمه الامريكيون: إذا كنتَ تصر على علاقات عدائية، فسوف تحصل عليها. ويبدو أن عبارة "إنهم يقفون في طريق العالم" قابلة للترجمة الآن ببساطة.

بالطريقة التي أرى بها الأمور، كان في أواخر الشتاء الماضي عندما صمم بوتين على الوقوف بحزم وصراحة من أجل إقامة النظام العالمي الجديد الذي يتحدث عنه الآن بوضوح ملحوظ وبلا وجل. ويشكل "البيان المشترك" استكشافاً أكثر شمولاً للأفكار التي تم تقاسمها في المؤتمر الأمني الذي عقد في ١٦ آب (أغسطس).

إذا كان ثمة شيء، فهو أن خطاب بوتين يبدو مثل ملخص ناجز للوثيقة السابقة. لقد أصبح التفكير متطوراً بشكل جيد الآن. ويبدو التزام بوتين واضحاً تمامًا -وهو سبب آخر يجعلني واثقًا من أن عالمًا متعدد الأقطاب سوف ينتصر على أحادية واشنطن. ويبدو أن الوقت الآن في صالح هذا التوجه.

ينطوي توقيت الخطاب الأخير، وغيره من الخطابات التي ألقاها بوتين منذ الشتاء الماضي، على مفارقة لأنه يتناول مواضيع ذات حجم تاريخي بينما نشاهد عملية خلافة في بريطانيا تدفع ليز تروس لتكون رئيسة الوزراء المقبلة للبلاد.

تروس هي من يصفها الامريكيون بالشخص غير اللطيف على الإطلاق.

وسوف تكون بلا شك رئيسة الوزراء الأكثر غباء والأقل جدية في التاريخ البريطاني الحديث -ولست متأكدًا من أنني في حاجة إلى كلمة "الحديث".

ويشكل صعودها السياسي رمزاً للتدني الملحوظ في

نوعية القيادة في جميع أنحاء الغرب.

ولا يبدو أن المستشار الألماني قادر على تنحية القلق والشكوك ومخاوف الأنا والضغوط المهنية. وهكذا.

كما يبدو، أصبحت عصا "القيادة العالمية" التي يذكرها الرئيس جو بايدن في كل فرصة تتاح له، تنتقل إلى القادة غير الغربيين بينما يستسلم الغرب بفعل الامتصاص الذاتي المطلق.

سوف تكون المهام التي تنتظر في الأمام كثيرة جدًا بحيث لا يمكن عدها.

وقد أصبحت البشرية اليوم في أمس الحاجة إلى النظام الجديد الذي يترك لها تواريخها وثقافاتها وتقاليدها ونماذجها الاقتصادية وسياستها وشؤونها الداخلية. لكنّ ثمة مسؤولية واحدة تحتاج إلى التأكيد.

تستمد روسيا قدراً يعتد به من النفوذ من مخزونها الضخم من الموارد، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي.

وقد توصلت مؤخرًا إلى اتفاقات مهمة في مجال الطاقة مع الصين والهند وإيران كخطوات نحو تنمية الدول المستقلة.

لكنّ التنمية لا يمكن أن تمضي قدمًا من دون النظر في مسألة تغير المناخ والبيئة العالمية ومستقبل البشرية.

وليست القوى الغربية جادة في معالجة هذه المسائل. إنها مدفوعة تماماً برأس المال، والربح، وبما قد يعد فسادًا غير مسبوق يقاس بالمصالح المتضاربة لقياداتها السياسية.

ويبدو هؤلاء الناس على استعداد للسماح لكوكب الأرض بالاحتراق بينما يحسبون ثرواتهم المتراكمة بلا توقف ويرشون أفنتيهم الخضراء بالماء كل الوقت بينما تجاهد أغلبيات في بلدانهم للحصول على مياه الشرب.

إذا كان للزعامة العالمية أن تنتقل إلى غير الغرب، فإن هذه المسؤولية ستأتي معها بالتأكيد.

إن واجب بوتين تجاه الشعب الروسي، وواجب شي تجاه الشعب الصيني، والقيادة الإيرانية نحو الشعب الإيراني، وقادة كوبا تجاه الشعب الكوبي، والقادة في كل دول العالم تجاه شعوبهم، هو مساعدة هذه الشعوب على تحقيق حياة كريمة ودرجة أو أخرى من الازدهار.

لكن غير الغربيين سيتحملون المسؤولية تجاه بقية سكان الأرض أيضًا. ويشمل هذا مواطني دول مثل الولايات المتحدة ذاتها، التي تسعى إلى إغراق المشروع.

وقد أوضح القادة الغربيون و"نظامهم الدولي القائم على القواعد" تمامًا أنهم لن يفعلوا شيئًا بشأن تغير المناخ إلا في هوامش غير مهمة.

ويتعين على بوتين وشي وغيرهما من القادة غير الغربيين أن يأخذوا زمام المبادرة في قيادة التفكير والأفكار والسياسات.

> **"كيف يمكننا أن نتطلع إلى نظام عالمي جديد إذا فشل الذين يقودونه في التصرف لصالح العالم"**

ولا أود أن أكون في مكانهم في الحقيقة. ولكن، كيف يمكننا أن نتطلع إلى نظام عالمي جديد إذا فشل الذين يقودونه في التصرف لصالح العالم؛ العالم بأسره؟

*باتريك لورانس Patrick Lawrence: مراسل صحفي أجنبي لسنوات عديدة، وخاصة لصحيفة "إنترناشيونال هيرالد تريبيون"، هو كاتب عمود وكاتب مقالات ومؤلف ومحاضر. كتابه الأخير هو "لم يعد هناك وقت: الامريكيون بعد القرن الامريكي".

*المصدر: (كونسورتيوم نيوز) -*ترجمة:الغد الاردنية: علاء الدين أبو زينة

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk